الرسالة السعدية

(في تفسير سورة الفاتحة)
للعلامة سعدي جلبي ت٩٤٥هـ رحمه الله

أ.م.د. عامر صباح أحمد الكبيسي
تدريسي في كلية الإمام الأعظم رحمه الله الجامعة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد؛ فإن القرآن الكريم هو كتاب الله الخالد، ختم الله به الكتب السماوية، أنزله على خير خلق الله سيدنا محمد ﷺ، هدايةً ورحمةً للعالمين، ومنهاجاً كاملاً وشريعةً تامةً لحياة الناس كافة، وهو المعجزة الباقية على مرّ الدهور والعصور، وتحدى به الأنس والجن على أن يأتوا بسورة من مثله، فلم يأتوا بشيء مثله.

فلهذا كانت دراسة القرآن الكريم من أفضل الدراسات الاسلامية، وعلومه من أشرف العلوم، لأن شرف العلم بشرف موضوعه، ومن المعلوم أنه لا يمكن لأحد أن يعمل بالقرآن إلا بعد تفسيره وبيان معانيه، ولهذا شرعت في دراسة تفسير كتاب الله تعالى، واخترت تحقيق تراث علماء أمتنا الاسلامية، وبعد البحث والتحري وجدت كتاب تفسير سورة الفاتحة للعلامة سعدي جلبي رحمه الله .

وكانت طبيعة البحث مكونة من مقدمة وفصلين، المقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع وخطة البحث فيه، والفصل الأول: الحياة والمنهج، ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول: حياة المؤلف وآثاره، وتحته ثلاثة مطالب، المطلب الأول: حياته الشخصية، والمطلب الثاني: حياته العلمية، والمطلب الثالث: مكانته العلمية.

وأما المبحث الثاني فعنوانه: التعريف بالرسالة ومنهجي فيها، وكان تحته أربعة مطالب: المطلب الأول: اسم الرسالة وتوثيق نسبتها إليه، المطلب الثاني: وصف النسخ الخطية، المطلب الثالث: صور النسخ الخطية، المطلب الرابع: منهجي في التحقيق.

وأما المبحث الثالث فكان عنوانه: منهج العلامة سعدي جلبي في رسالته، ذكرت فيه باختصار منهجه في رسالته هذه.

وأما الفصل الثاني فكان للنص المحقق، حققت فيه نص الرسالة التي حققتها، وختمت بذكر المصادر والمراجع.

وفي الختام أسال الله تعالى التوفيق والسداد في إكمال هذه الرسالة على أتم وجه، وفي سائر حياتي إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الفصل الأول

الحياة والمنهج

المبحث الأول

حياة المؤلف وآثاره

- **المطلب الأول: حياته الشخصية**

أولا: اسمه ولقبه.

هو سعد الله بن عيسى بن أمير خان، القسطموني[١]، الرومي، الحنفي، الشهير بـ«سعدي جلبي» أو «سعدي أفندي» أو «سعدي المفتي»[٢].

ثانياً: نشأته

ولد العلاّمة سعدي جلبي في ولاية قسطموني، وهي إحدى ولايات الدولة العثمانية، ألا أن المصادر لم تذكر تأريخاً لولادته، رحل مع ابيه أمير خان إلى القسطنطينية[٣] التي كانت عاصمة الخلافة العثمانية بعد فتحها، حيث دعا السلطان محمد الفاتح عند فتحه لهذه المدينة العظيمة العلماء إلى القدوم إليها والعيش فيها لتثقيف أهلها بالإسلام، فأوجد بعمله هذا تربة خصبة لإنتاج العلماء الذين درس على أيديهم فيما بعد الكثير من العلماء منهم العلامة سعدي جلبي رحمه الله[٤].

---

(١) بلدة «قسطموني» مدينة تقع في شمال الأناضول، على بعد نحو مائة كيلو متر من البحر الأسود. ينظر: الأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير ٢١٠/٢ .

(٢) ينظر: هدية العارفين ٣٨٦/١ - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي ٣٣٥/١ - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية اطاش كبري زاده ص٢٦٥ - طبقات المفسرين للأدنروي ص٣٧٧ رقم٥٠٣ - الاعلام للزركلي ٨٨/٣ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ص٧٨ .

(٣) القسطنطينية: مدينة يونانية قديمة بنيت في القرن السابع قبل الميلاد على مضيق البسفور، ثم أصحبت فيما بعد عاصمة للدولة البيزنطية، وسميت بذلك نسبة إلى الامبراطور الروماني قسطنطين الأول، وفتحت على يد السلطان محمد الفاتح سنة ٨٥٧هـ، فجعلها عاصمة للدولة العثمانية.
ينظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية ١٤/٢ .

(٤) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية اطاش كبري زاده ص٢٦٥.

نشأ العلامة سعدي جلبي محبا للعلم، ودرس على يد العديد من علماء عصره في القسطنطينية بعد رحيله إليها كان من أبرزهم العلامة محيي الدين محمد بن حسن الساميسوني الذي كان والده -المولى حسن- من العلماء المشهورين في القسطنطينية، ثم بعد ذلك أصبح مدرساً فدّرس في العديد من المدارس منها مدرسة محمود باشا الوزير بالقسطنطينية ثم بسلطانية بروسيا، ثم بعدها صار مدرساً في إحدى المدارس الثمان[١]، ثم ترقى بعد ذلك فأصبح قاضياً للعسكر، ثم عزل فعاد إلى إحدى المدارس الثمان، ثم صار فيما بعد مفتياً في القسطنطينية مدة طويلة إلى أن توفي سنة ٩٤٥هـ، باتفاق من ترجم له، ويذكر أنه قد بنى داراً للقراء بجوار داره لتدريس العلوم الشريعة عرفت فيما بعد بـ دار القراء، والتي بقيت بعد موته موقوفة لطلبة العلم، درّس فيها العديد من العلماء الذين جاءوا من بعده كما ذكر ذلك في تراجمهم[٢].

ثالثاً: مذهبه الفقهي والعقدي

العلامة سعدي جلبي رحمه الله ، كان حنفياً في مذهبه الفقهي، وهذا ما ذكره جميع مَن ترجم له، وأما مذهبه في العقيدة، فهو على مذهب على أهل السنة كما يظهر ذلك واضحاً جلياً في كتبه[٣].

رابعاً: وفاته: ذكر المؤرخون أنه توفي بعلة النقرس، وكانت وفاته عند صلاة الجمعة ثاني عيد الفطر سنة ٩٤٥هـ[٤].

- **المطلب الثاني: حياته العلمية**

أولاً: شيوخه

رحل العلامة سعدي جلبي مع والده رحمهما الله تعالى إلى القسطنطينية، لطلب العلم، ومن الطبيعي أن يكون فيها الكثير من العلماء الذي سمع منهم، لكن مع قول أصحاب التراجم أنه قرأ على العديد من علماء عصره، إلا اني لم أجد فيما بين يدي من كتب التراجم إلا على شيخ واحد صرّحوا بذكر اسمه وهو:

- محيي الدين محمد بن المولى الفاضل حسن الساميسوني، عمل مدرساً في مدارس عدة، ثم عيّن قاضياً بـ «أدرنه» وتوفي وهو قاض فيها سنة ٩١٩هـ، من مصنفاته: حاشية على شرح المفتاح للشريف الجرجاني، وحاشية على التلويح للعلامة التفتازاني[٥].

---

(١) هي المدارس التي أنشأها الخليفة محمد الفاتح في القسطنطينية بعد فتحه إياها، عرفت بـ«المدارس الثمان» وقد كثر ذكرها عند الترجمة لعلماء هذه المدينة من الذين عملوا فيها بوصفهم مدرسين أو مدراء.

(٢) ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ص٧٨ - شذرات الذهب ٣٧٣/١٠ .

(٣) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي ٣٣٥/١.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٣٧٤/١٠ - الاعلام للزركلي ٨٨/٣ .

(٥) ينظر: الشقائق النعمانية ص١٧٩ - الكواكب السائرة ٣٣٦/١ .

ثانياً: تلاميذه

لشهرة العلامة سعدي جلبي رحمه الله في عصره وسعة علمه، فقد كان له كثير من التلاميذ من العلماء الذي درسوا على يده أخذوا عنه العلم منهم:

١-شمس الدين أحمد بن الشيخ مصلح الدين المشهور بـ»معلم زاده» ينتهي نسبه إلى الزاهد ابراهيم بن أدهم، درس مبكراً على يد العلاّمة، ثم أصبح مدرساً في مدارس عدة، ثم ولي القضاء في أماكن عديدة كان آخرها قضاء العسكر في ولاية روم ايلي، توفي سنة ٩٨٠هـ[١].

٢- أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، لازم العلاّمة سعدي جلبي، وبعد أن توفي الأخير خلفه في مكانه على الإفتاء بالقسطنطينية سنة ٩٥٢هـ، له تفسير سماه «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم» توفي سنة ٩٨٢هـ[٢].

٣-الشيخ محرم بن محمد الزيلعي القسطموني، فقيه نحوي مشارك في بعض العلوم، ولد في ولاية قسطموني، ونشأ بها على طلب العلم، وسلك مسلك الوعظ، ثم انتصب للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عدد من الأماكن، ثم عمل مدرساً، واخيراً عمل واعظاً في مسجد السلطان سليمان القانوني بعد افتتاحه، أتم في وعظه تفسير الكشاف والبيضاوي مراراً، توفي سنة ٩٨٣هـ[٣].

٤-زين العباد بن ابراهيم القيصري الحنفي، ولد رحمه الله ببلدة قيصرية، ثم رحل إلى القسطنطينية، وقرأ على علمائها، فلازم العلامة سعدي جلبي إلى أن توفي، ثم عمل في التدريس فتنقل في مدارس عدة كان آخرها مدرسة السلطان سليمان خان بمدينة دمشق، وصار مفتياً فيها فبقي كذلك إلى أن توفي سنة ٩٨٤هـ[٤].

٥-شمس الدين أحمد بن محمود الأدرنوي المشهور بـ»قاضي زاده»، فقيه حنفي من الروم، كان أبوه قاضيا بأدرنة وتولى هو قضاء حلب بضع سنوات ثم قضاء القسطنطينية، فقضاء عسكر الروم ايلي، وأبعد في أواخر أيام السلطان سليم، وأعيد في أيام مراد خان. ثم قلد الفتوى بدار السلطنة إلى أن توفي سنة ٩٨٨هـ، من مصنفاته: حاشية على شرح المفتاح للسيد الشريف[٥].

- **المطلب الثالث: مكانته العلمية**

أولاً: أراء العلماء فيه

العلاّمة سعدي جلبي رحمه الله ذاع صيته في عصره بين أقرانه، وذلك لسعة علمه واطلاعه على شتى

(١) ينظر: شذرات الذهب ٥٧٥/١٠ – هدية العارفين ٢٨/١.
(٢) ينظر: الفوائد البهية ص٨٢ – الاعلام للزركلي ٥٩/٧.
(٣) ينظر: الشقائق النعمانية ص٤٧٨ – معجم المؤلفين ١٨٠/٨ .
(٤) ينظر: شذرات الذهب ٥٩١/١٠ – الشقائق النعمانية ص٤٨٥ .
(٥) ينظر: الكواكب السائرة ٩٩/٣ - معجم المؤلفين ٢٥٥/١ .

العلوم، ولهذا فقد اثنى عليه كثير من العلماء، سواء مَن عاصره أو من ترجم له، ومما قيل فيه:

• قال عنه طاش كبري زاده: كان رحمه الله تعالى فائق أقرانه في تدريسه، وكان في قضائه مرضي السيرة محمود الطريقة، وكان في فتواه مقبول الجواب، ومهدياً إلى الصواب، وكان رحمه الله طاهر اللسان لا يذكر أحداً إلا بخير، صحيح العقيدة، حسن الطريقة[١].

• ومما قيل عنه أيضاً: كان من جملة الذين صرفوا جميع اوقاتهم في الاشتغال بالعلم الشريف، وقد ملك كتباً كثيرة، واطلع على عجائب منها، وكان ينظر فيها، ويحفظ فوائدها، وكان قوي الحفظ جداً، حفظ من المناقب والتواريخ شيئاً كثيراً[٢].

• قال بدر الدين الغزي: إن شيخه القاضي محب الدين الحنفي اخبره أنه وجد مكتوبا في جدار مجلس المولى سعدي:

أوصاف سعدي مثل شمس الضحى ظاهرة في القرب والبعد
إذا عملت الشعر في مدحه فإنما أعمل في سعدي[٣]

ثانياً: مؤلفاته

ذكر أصحاب التراجم أن للعلامة سعدي جلبي رحمه الله تعالى عدة مؤلفات في مختلف العلوم والفنون، وهذه المؤلفات منها ما تم طباعته وتحقيقه ومنها ما لم يطبع ويحقق، وهي كما يأتي:

١- حاشية على تفسير البيضاوي. وقد ذكرها جميع مَن ترجم له، ولم يذكروا لها اسماً، إلا الزركلي في «الأعلام» ذكر لها اسماً، وسمّاها بـ»الفوائد البهية»[٤].

٢- حاشية على العناية شرح الهداية[٥].

٣- فتوى في مواضع من فصوص الحكم لابن العربي[٦].

٤- حاشية على القاموس المحيط للفيروز أبادي[٧].

٥- منظومة في الفقه التركي[٨].

---

(١) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ص٢٦٥ .
(٢) ينظر: الكواكب السائرة ٢٣٤/٢ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه.
(٤) ينظر: الأعلام للزركلي ٩/٣ - كشف الظنون ١٣٤١/٢ .
(٥) ينظر: هدية العارفين ٣٨٦/١ - معجم المؤلفين ٢١٦/٤ .
(٦) ينظر: الاعلام للزركلي ٨٩/٣ .
(٧) ينظر: هدية العارفين ٣٨٦/١ .
(٨) ينظر: المصدر نفسه.

٦- الرسالة السعدية في تفسير سورة الفاتحة. وهي موضوع بحثنا.

٧- حاشية على تفسير جزء عم.

٨- منظومة في الحديث الشريف والفقه.

٩- رسالة في العقائد[١].

١٠- مجموعة فتاوى، جمعها أحمد بن محمد الحنفي في كتابه «خزانة الفتوى» مع فتاوى لعلماء أخرين[٢].

(١) ينظر: خزانة التراث ص٤٨٢٧٣ .

(٢) ينظر: كشف الظنون ١٣٤١/٢ .

المبحث الثاني

التعريف بالرسالة ومنهجي فيها

- **المطلب الأول: اسم الرسالة وتوثيق نسبتها إليه**

الرسالة التي بين يدي والتي قمت بتحقيقها، هي رسالة في التفسير للعلامة سعدي جلبي رحمه الله تعالى، وهذا ما ذكره مَن ترجم له من العلماء، وأما سم هذه الرسالة فإن اسمها ذُكر في نهاية هذا المخطوط بنسختيه، وهو «الرسالة السعدية»، وكذلك ذكرت في الفهرس الذي ألفه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية في الرياض المسمى «خزانة التراث» وسمّاها بـ«الرسالة السعدية شرح الفاتحة»[١]، وأما في «الفهرس الشامل للتراث العربي الاسلامي المخطوط/ مخطوطات التفسير وعلومه» الذي أصدره «المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، عمان» فقد ذكرها تحت عنوان «تفسير سورة الفاتحة»[٢].

أما فحوى الرسالة بعد اطلاعي عليها وتحقيقها، تبين أنها حاشية على حاشية السيد الشريف الجرجاني على تفسير سورة الفاتحة على الكشاف، وكذلك هي أيضاً حاشية تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي، وبينت ذلك في ثنايا المخطوط.

- **المطلب الثاني: وصف النسخ الخطية**

الرسالة السعدية للعلامة سعدي جلبي رحمه الله تعالى، بعد البحث والتقصي عن نسخها في دور المخطوطات في مختلف الدول الاسلامية، وفي الفهارس التي تعنى بذكر المخطوطات، وجدت لها نسختين وهي لا يوجد غيرها، وهي كما يأتي:

• النسخة الأولى: في مكتبة «لاله لي»[٣] في اسطنبول موجودة ضمن مجلد فيه عدة مخطوطات، وكُتب عليها «رسالة المولى المرحوم سعدي أفندي نوّر قبره المعمولة في مبحث سورة فاتحة الكتاب لأجل الجمعية السلطانية»، وهي سبع لوحات، بخط التعليق «الفارسي» ، «٢٣» سطر في الصفحة، وهي واضحة جداً.

---

(١) ينظر: خزانة التراث ص٤٨٢٧٣ .

(٢) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي.

(٣) يتألف مجمع لاله لي من الجامع، وتحته سوق مسقوف، ويضم المجمع دار إمارة وتربة تضم رفاة السلطان مصطفى الثالث، والسلطان سليم الثالث وسبيل ماء وحمّام وخان وكلية، ومكتبة مخطوطات موجودة حاليا في مكتبة السليمانية، وقد أنشأ هذا المجمع السلطان مصطفى الثالث ما بين سنة ١٧٥٣ و سنة ١٧٦٣ م، وأسلوب البناء هو أسلوب الباروك ويتكون من قبة دائرية وسطى تحيط بها ست قباب نصفية، وقد بناه المعمار محمد طاهر، وأمين علي آغا. هذه المعلومة وجدتها من النت.

• النسخة الثانية: في مكتبة «فيض الله أفندي» في اسطنبول ايضاً، موجودة في مجلد مستقل، كُتب عليها بالقلم الرصاص «حاشية على حاشية السيد الشريف على الكشاف للسعدي»، وهي عشر لوحات، بخط النسخ، «٢٣» سطر في الصفحة، وهي واضحة جداً.

• **المطلب الثالث: صور النسخ الخطية:**

اللوحة الأولى من النسخة الأصل: نسخة مكتبة لاله لي

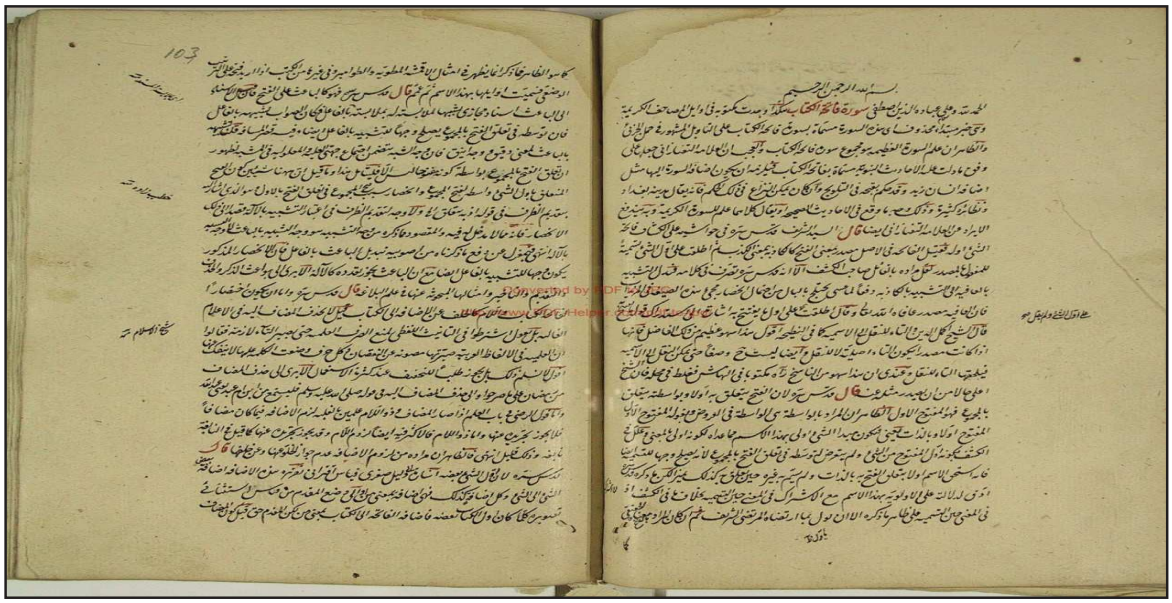

اللوحة الأولى من النسخة الثاني: نسخة مكتبة فيض الله أفندي

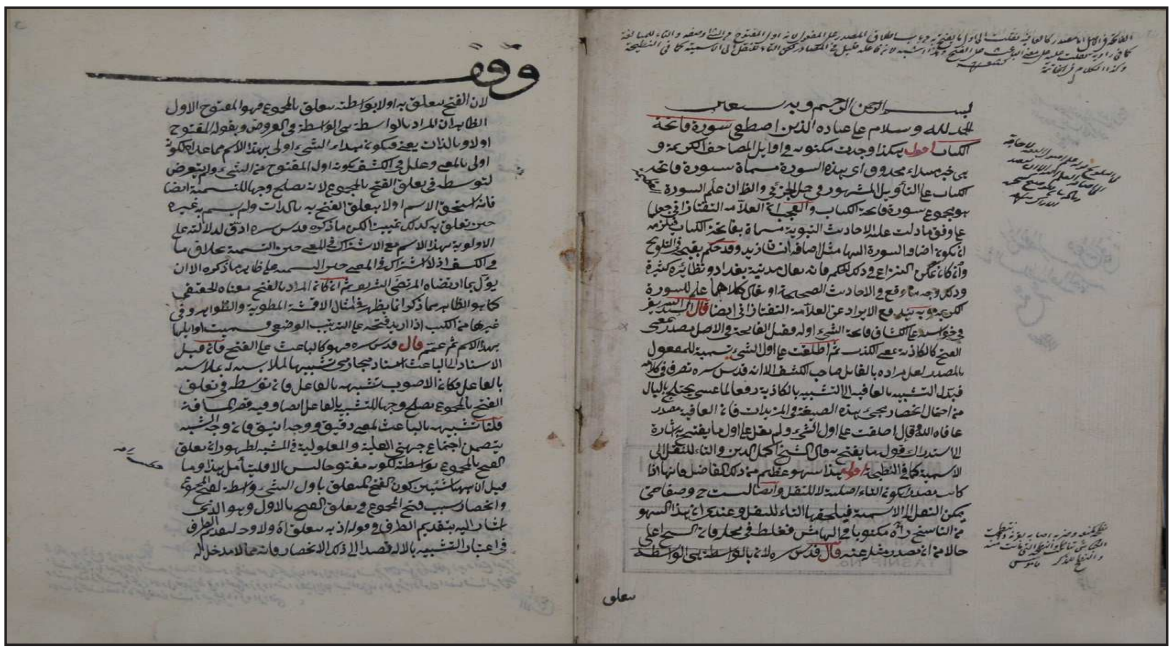

- **المطلب الرابع: منهجي في التحقيق**

اعتمدت في منهجي في تحقيق هذه الرسالة، على المنهج المتبع عند علماء التحقيق المحققين أمثال الاستاذ الدكتور محي هلال السرحان وغيرهم، يمكنني أن ألخصه في النقاط التالية:

١- اعتمدت في تحقيقي لهذه الرسالة على نسختين، جعلت الأولى نسخة الأصل، ورمزت إلى الثانية بحرف «ب»، وجعلت أرقام اللوحات بين المعكوفتين [ ]، ورمزت الى الصفحة الأولى بحرف «و» والصفحة الثانية بحرف «ظ».

٢- شرعتُ في نسخ المخطوطة مراعياً قواعد الإملاء الحديث, وغيّرت ما لم يكن مطابقاً منه.

٣- التزمتُ بكتابة الآيات القرآنية على وفق رسم المصحف الشريف, وبينت مواضعها في القرآن, وجعلتُ النص القرآني بين قوسين مزهرين { } .

٤- خرّجت الأحاديث النبوية من كتب الحديث المعتمدة في هذا المجال, ملتزماً ذكر حكم أئمة الحديث على كل حديث ما عدا الحديث الذي يرد في الصحيحين, وجعلت نص الحديث بين قوسين مزدوجين (( )).

٥- خرّجت الأقوال التي نقلها العلامة سعدي جلبي رحمه الله من مصادرها أو من المصادر التي ذُكرت فيها.

٦- ذكرت ترجمة مختصرة للأعلام الذين ذكروا في الرسالة، مع ذكر بعض المصادر التي ترجمت لهم.

٧- شرحت ما غمض من الألفاظ التي لا يسهل على قسم من القراء فهمها, وذلك بالرجوع إلى مظانّها في المعجمات العربية.

٨- فسّرت المصطلحات التي ذكرها المؤلف في كلامه كالمصطلحات البلاغية والنحوية وغيرها.

٩-إن كان في النص تصحيف غيّرته، وجعلت النص المصحح بين المعكوفتين، وأتيت بالدليل على إنها تصحيف.

١٠- جعلت نص السيد الشريف قدس سره مبايناً لنص المؤلف رحمه الله، حيث جعلته باللون الغامق حتى يتميز عن كلام المؤلف.

المبحث الثالث

منهج العلامة سعدي جلبي في رسالته

من خلال دراستي وتحقيقي لهذه الرسالة المباركة، لتفسير سورة الفاتحة للعلاّمة سعدي جلبي رحمه الله تعالى، أستطيع أن ألخص منهجه في رساله على النحو الآتي:

١- رسالته هذه هي عبارة عن حاشية على حاشية السيد الشريف الجرجاني قدس سره على تفسير الكشاف لسورة الفاتحة ، فهو لم يتناول جميع الحاشية، بل تطرق لبعض الأمور فقط، ومع ذلك فقد أضاف رحمه الله تعليقات على مقدمة تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي، وبينت ذلك في ثنايا المخطوط، في التفرقة بين كلام السيد الشريف وكلام البيضاوي رحمها الله تعالى.

٢- طريقته رحمه الله في التفسير، يذكر أولاً كلام السيد الشريف، بقوله «قال السيد الشريف قدس سره»، وبعدها يبدأ كلامه، بقوله «يعني» أو «أي».

٣- يميل رحمه الله تعالى في تفسيره إلى الجانب اللغوي، فهو يطنب كثيراً في الكلام من الناحية اللغوية، وينقل أقوال علماء اللغة في كلامه كالرضي وغيره.

٤- ينقل رحمه الله في تفسيره للآيات أقوال المفسرين كالبيضاوي والزمخشري والرازي والبغوي وغيرهم.

٥- العلاّمة رحمه الله عند ذكره للمعنى المراد من الآية يستشهد بالأحاديث النبوية, وبذكره لهذه الأحاديث غالباً ما يخرجها من كتبها المعتمدة في هذا المجال.

٦- يعتمد رحمه الله في النقل كثيراً على العلاّمة السعد التفتازاني، فهو ينقل منه كثيراً في رسالته هذه.

٧- يتطرق رحمه الله على الأمور الفقهية، ويذكر أقوال العلماء الشافعية والحنفية في المسألة الفقهية التي يتطرق إليها.

٨- يتطرق رحمه الله على الأمور اللغوية من ناحية أصل اشتقاق الكلمات،

٩- يتطرق رحمه الله على مسائل علوم القرآن في تفسيره، وخاصةً علم المكي والمدني، فقد أطنب في هذا الأمر، ونقل عن الأئمة في هذا العلم.

- **الفصل الثاني: النص المحقق**

بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه نستعين][١]، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، **سورة فاتحة الكتاب**[٢] أقول: هكذا وجدت مكتوبة في أوائل المصاحف الكريمة، وهي خبر مبتدأ محذوف، أي هذه السورة مسماة بسورة[٣] فاتحة الكتاب على التأويل المشهور في حمل الجزئي[٤].

والظاهر أن علم السورة العظيمة هو مجموع سورة فاتحة الكتاب، والعجب أن العلامة التفتازاني[٥] جعلها على وفق ما دلت عليه الأحاديث النبوية، مسماة بفاتحة الكتاب، فيلزمه أن يكون اضافة السورة إليها، مثل اضافة انسان زيد، وقد حكم بقبحه في التلويح[٦]، وإن كان يمكن النزاع في ذلك الحكم، فإنه يقال: مدنية بغداد، ونظائره كثيرة، وذلك وجه ما وقع في الأحاديث الصحيحة، أو يقال: كلاهما علمٌ للسورة الكريمة، وبه يندفع الإيراد عن العلامة التفتازاني أيضاً.

قال السيد الشريف[٧] في حواشيه على الكشاف: **فاتحة الشيء أوله، فقيل الفاتحة في الأصل مصدر بمعنى الفتح كالكاذبة بمعنى الكذب، ثم اطلقت على أول الشيء تسميةً للمفعول بالمصدر**[٨]. لعل مراده بالقائل

---

(١) ما بين المعكوفتين لا يوجد في نسخة الأصل، وما اثبته من نسخة ب.

(٢) هذه العبارة للعلامة الزمخشري، بدأ بها تفسيره لسورة الفاتحة في تفسيره الكشاف ١/١ .

(٣) في نسخة ب : سورة

(٤) المقصود بالحمل الجزئي: هو قياس فقهي وهو ما يسمى بقياس التمثيل، الذي هو رَدُّ الفرع للأصل في حكم صحيح شرعي لعلة جامعة في الحكم.، مثل حمل النبيذ على الخمر. ينظر: الشرح المختصر للسلم المنورق لأحمد بن عمر الحازمي ص١٤.

(٥) التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الإمام العلاّمة عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها، شافعي المذهب، ولد بتفتازان من بلاد خراسان، وأقام بسرخس، أخذ عن القطب والعضد، وتقدم في الفنون واشتهر ذكره وطار صيته، وانتفع الناس بتصانيفه، له مصنفات كثيرة منها: المطول في البلاغة، مقاصد الطالبين في العقائد، وحاشية على الكشاف في التفسير، توفي سنة ٧٩٣هـ.
ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢٨٥/٢- الأعلام للزركلي ٢١٩/٧ .

(٦) ينظر: شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٣١٦/١ .

(٧) السيد الشريف: هو زين الدين علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، العلامة المحقق، بلغ صيت فضله إلى الآفاق، فصار مُحَقّق عصره وصنَّف التَّصانيف المفيدة، يقال إنَّها تزيد على خمسين، منها «شرح المواقف» و «المفتاح» و «التجريد» و«الفرائض» أخذ عن مخلص الدين بن القطب وغيره ومَهَرَ في الفنون، توفي سنة ٨٣٨هـ. ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ٣٨٨/٢ – معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢١٦/٧ .

(٨) حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف و/١٥-ظ/١٥ ، إلا أنه في الأخير يقول: تسمية للمفعول بأسم المصدر، بدل ما ذكره المصنف بقوله: تسمية للمفعول بالمصدر.

صاحب الكشف[١]، إلا أنه قدس سره[٢] تصرف في كلامه، فبدّل التشبيه بالعافية إلى التشبيه بالكاذبة، دفعاً لما عسى يختلج[٣] بالبال من احتمال انحصار مجيء هذه الصيغة في المزيدات، فإن العافية مصدر عافاه الله تعالى، وقال: اطلقت على أول [الشيء، ولم يقل: على أول][٤] ما يفتتح به، إشارة إلى استدراك قوله: ما يفتح به[٥]. قال الشيخ أكمل الدين[٦]: والتاء للنقل إلى الإسمية، كما في النطيحة[٧].

أقول: هذا سهوٌ عظيمٌ من ذلك الفاضل، فإنها إذا كانت مصدراً تكون التاء أصلية لا للنقل، وأيضاً ليست حينئذ وصفاً، حتى يمكن النقل إلى الاسمية، فيلحقها التاء للنقل، وعندي أن هذا سهوٌ[٨] من الناسخ رآه مكتوباً في الهامش فغلط في محله، فإن الشيخ أعلى حالاً من أن يصدر مثله عنه.

قال قدس سره:[٩] **لأن الفتح يتعلق به أولاً، وبواسطته يتعلق بالمجموع، فهو المفتوح الأول.**

الظاهر أن المراد بالواسطة هي الواسطة في العروض، وبقوله المفتوح الأول المفتوح[١٠] أولاً وبالذات، يعني فيكون مبدأ الشيء أولى بهذا الاسم مما عداه لكونه أولى بالمعنى، وعلّل في الكشف: بكونه أول المفتوح من الشيء[١١]، ولم يتعرض لتوسّطه في تعلق الفتح بالمجموع، لأنه يصلح وجهاً للتسمية أيضاً، فإنه

(١) صاحب الكشف :هو سراج الدين عمر بن عبدالرحمن بن عمر القزويني، كان من صباه مشمراً ساق الجدّ في التحصيل، لا يفترّ ساعة، وكان له حظ وافر من العلوم، سيما العربية، قرأ على قوام الدين الشيرازي، وهو قرأ على القطب العالي، له: الكشف على الكشاف للزمخشري في التفسير، ونصيحة المسلم المشفق لمن ابتلي بحب المنطق، توفي سنة ٧٤٥هـ. ينظر: الأعلام للزركلي ٤٩/٥- طبقات المفسرين للداوودي ٧/٢ .

(٢) المقصود به: السيد الشريف الجرجاني، لأن هذه الحاشية هي حاشية على حاشيته، وهو المقصود في هذه العبارة في كل هذا الكتاب .

(٣) يختلج: يقال: اختلج الشيء: خلجه، جذبه وانتزعه، والمخالجة المنازعة. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب ص١٥٠.

(٤) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل وأثبته من نسخة ب.

(٥) ينظر: حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف للإمام عمر القزويني ص١٠٣ .

(٦) أكمل الدين: هو محمد بن محمد بن محمود الرومي البابرتي الحنفي, علامة بفقه الحنفية، عارف بالأدب, وكان علامة فاضلاً, عُرض عليه القضاء مراراً فامتنع, من كتبه (شرح تلخيص الجامع الكبير للخلاطي) فقه، و(شرح العقيدة الطحاوية)، توفي سنة ٧٨٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٣٩/١ – تاج التراجم في طبقات الحنفية ٢٢/١ .

(٧) حاشية أكمل الدين البارتي على الكشاف: م/٧ .

- كلمة «النطيحة»: وردت في سورة المائدة من الآية/٣، وأدخلت التاء فيها لأنها جعلت أسماً لا نعتاً، أو للغلبة عليها، و»النطيحة» فعيلة بمعنى مفعولة أي: منطوحة وأكثر، وجاء استعمال تاء التأنيث فيها؛ لأنها أجريت مجرى الأسماء كما في قولهم: طريقة طويلة. ينظر: التفسير الكبير:١٠٥/١١ - تفسير ابن كثير: ١١/٢.

(٨) في نسخة ب: السهو.

(٩) في نسخة ب توجد زيادة هذه العبارة [لأن بالواسطة هي الواسطة]، وعند التتبع لهذه العبارة في حاشية السيد الشريف لم أجدها .

(١٠) قوله: «المفتوح الأول» لا توجد في نسخة ب.

(١١) ينظر: حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف للقزويني ص١٠٣ .

استحق الاسم أولاً بتعلق الفتح به بالذات، ولم يسمّ به غيره حين تعلق به كذلك تميزاً، لكن ما ذكره قدس سره أدق لدلالته على الأولوية بهذا الاسم، مع الاشتراك في المعنى حين التسمية، بخلاف ما في الكشف، إذ الاشتراك في المعنى حين التسمية على ظاهر ما ذكره، إلا أن يؤوّل بما ارتضاه المرتضى الشريف[١].

ثم إن كان المراد بالفتح معناه الحقيقي [و/١] كما هو الظاهر مما ذكر، إنما يظهر في أمثال الأقمشة المطوية والطوامير[٢]، وفي غيرها من الكتب، إذا أريد فتحه على الترتيب الوضعي، فسميت أوائلها بهذا الاسم ثم عمّم.

قال قدس سره: **فهو كالباعث على الفتح.** فإن قيل: الاسناد إلى الباعث اسناد مجازي[٣]، تشبيهاً لملابسه له بملابسته بالفاعل، فكان الصواب[٤] تشبهه بالفاعل، فإن توسطه في تعلق الفتح بالمجموع يصلح وجهاً للتشبيه بالفاعل أيضاً، وفيه قصر المسافة.

قلنا: تشبيهه بالباعث لمعنى دقيق ووجه أنيق، فإن وجه الشبه يتضمن اجتماع جهتي العلية والمعلولية في المشبه، لظهور أن تعلق الفتح بالمجموع بواسطة كونه[٥] مفتوحاً ليس إلا فليتأمل هذا.

وما قيل: إن ههنا شيئين كون الفتح المتعلق بأول الشيء واسطة لفتح المجموع، وانحصار سبب فتح المجموع في تعلق الفتح بالأول، وهو الذي أشار إليه بتقديم الظرف في قوله: إذ به يتعلق.. ألخ[٦].

ولا وجه لتقديم الظرف في اعتبار التشبيه بالآلة، قصداً إلى ذلك الانحصار، فإنه مما لا مدخل له فيه، والمقصود مما ذكره من وجه التشبيه، هو وجه الشبه بالباعث، لا وجه الشبه بالآلة انتهى.

فبمعزل عن دفع ما ذكرناه من أصوبية تبديل الباعث بالفاعل، فإن الانحصار المذكور يكون وجهاً للتشبيه بالفاعل ايضاً، مع أن الباعث يجوز تعدده كالآلة، ألا يرى إلى بواعث الذكر والحذف والتقديم والتأخير وأمثالها المبحوثة عنها في علم البلاغة.[٧]

قال قدس سره: **وأما أن يكون اختصاراً لفاتحة الكتاب، واللام كالخلف عن الاضافة إلى الكتاب.** قيل: لا يحذف المضاف إليه في الأعلام الغالبة، بل نقول: اشترطوا في التأنيث اللفظي لمنع الصرف، العلمية حتى

---

(١) المرتضى الشريف: هو

(٢) في نسخة ب: الظواهر.

(٣) الإسناد المجازي: هو ما يكون إلى سبب الفعل، أو زمانه، أو مكانه، أو مصدره، أو بإسناد المبني للفاعل إلى المفعول، أو المبني للمفعول إلى الفاعل. ينظر علم البيان للدكتور عبد العزيز عتيق ص١٤٧.

(٤) في نسخة ب : الأصوب.

(٥) في نسخة ب: بواسطته لكونه مفتوحاً.

(٦) في نسخة ب: أه.

(٧) ينظر المسألة: أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ص٧٣ - الايضاح في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني ١٧٤/٢ .

يصير التاء لازمة، فقالوا: إن العلمية في الالفاظ العربية صيّرتها مصونة عن النقصان، وكل حرف وضعت الكلمة عليها ما لا ينفك عنها.

أقول: لا نسلم ذلك، بل يجوز طلباً للتخفيف عند كثرة الاستعمال، ألا يرى إلى حذف المضاف من رمضان على ما صرّحوا، وإلى حذف المضاف إليه في قوله ﷺ: ((فليستمع من ابن أم عبد))[١] يعني عبد الله[٢].

وأما قول الرضي[٣] في باب العلم: إذا صار المضاف وذو اللام علمين بالغلبة، لزم الاضافة فيما كان مضافاً فلا يجوز تجريده عنها، وأما ذو اللام فالأكثر فيه أيضاً لزوم اللام، وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في التابعة تابعة، وذلك قليل[٤]. انتهى.

فالظاهر أن مراده من لزوم الاضافة عدم جواز الخلو عنها وعن خَلَفِها [فتأمل][٥].

قال قدس سره: **لأن أول الشيء بعضه.** إشارة إلى دليل صغرى قياس اقتراني[٦] تقريره: هذه الاضافة، اضافة بعض الشيء إلى الشيء، وكل اضافةٍ كذلك فهي اضافة بمعنى من أو إلى[٧]، وضع المقدم من قياس استثنائي[٨]، تصويره: كلما كان أول الكتاب بعضه، فإضافة الفاتحة إلى الكتاب بمعنى من، لكن المقدم حق[٩].

---

(١) الحديث أخرجه: أحمد في مسنده ٢٧٨/١ رقم ٢٦٥، بلفظ: فليقرأه....، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح.

(٢) عبد الله: هو عبد الله بن زائدة بن الأصم وهو ابن أم مكتوم الأعمى القرشي، قدم المدينة مهاجرا بعد بدر بسنتين فذهب بصره وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة ليصلي بالناس في عامة غزواته، وشهد القادسية ومعه راية سوداء وعليه درع، ثم رجع إلى المدينة، ومات بها في خلافة عمر بن الخطاب .

ينظر: الثقات لابن حبان ٢١٤/٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٩٩٧/٣ .

(٣) الرضي: هو نجم الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ من أعمال طبرستان، من مصنفاته: شرح شافية ابن الحاجب في الصرف، الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها، جمعًا، وتحقيقًا وحسن تعليل، وقد أكبَّ الناس عليه، توفي سنة ٦٨٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي ٨٦/٦ - الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، لوليد بن أحمد الزبيري وآخرون ٢٠٤٨/٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٥٦/٣ .

(٥) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل وأثبته من نسخة ب.

(٦) القياس الاقتراني: نقيض الاستثنائي، وهو ما لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها، مذكورًا فيه بالفعل، كقولنا الجسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، ينتج: الجسم محدث، فليس هو ولا نقيضه مذكورًا في القياس بالفعل.

ينظر: التعريفات للجرجاني ص١٨٢ .

(٧) في نسخة ب: بمعنى من أولى. والصواب ما أثبته من نسخة الأصل.

(٨) القياس الاستثنائي: ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورًا فيه بالفعل، كقولنا إن كان هذا جسماً فهو متحيز، لكنه جسم، ينتج أنه متحيز، وهو بعينه مذكور من القياس، أو لكنه ليس بمتحيز، ينتج أنه ليس بجسم، ونقيضه قولنا: إنه جسم مذكور في القياس. ينظر: التعريفات للجرجاني ص١٨١ .

(٩) في نسخة ب: حتى.

قيل: كون المضاف[ظ/١] بعض المضاف إليه لا يقتضي أن تكون الإضافة بمعنى من التبعيضية[١] سواء كان المراد بالبعض الجزء أو الجزئي، ثم بيّن مثال الثاني بقوله: زيد متناول الانسان ومشموله، وقال: وظاهر أن المراد بإضافة المتناول التي هي إضافة البعض بمعنى الفرد، هو معنى الاختصاص، فيكون بمعنى اللام.

وفيه بحث، فإن المراد بالمتناول، ليس إلا مفهومه ضرورة وقوعه محمولاً، ولا يقول انسان بكون ذلك المفهوم فرداً للإنسان، ثم لو صح ما ذكره لأنتقض ما ذكره النحاة في تعريفها.

قال في الكافية: الإضافة المعنوية، إما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى من في جنسه، أو بمعنى في في ظرفه[٢].

ولك أن تجيب: بأن قيد الحيثية معتبر في أمثاله، فيكون المراد في جنسه من حيث هو جنسه، وفي ظرفه من حيث هو ظرفه، وفيما عداهما بمعنى اللام فتأمل.

قال قدس سره: **وردّ بأن البعض قد يطلق على ما هو فرد من الشيء إلخ.** أقول: يعني أن ما ذكره القائل مغالطة منشاؤها اشتباه[٣] أحد معنيي اللفظ[٤] المشترك بالآخر، فإن البعض يطلق على معنيين أحدهما: ما هو فرد من الشيء، والآخر: ما هو جزء له... الخ.

قيل: ويمكن أن يقال: مراد المتوهم أن معنى اضافة الجزء إلى الكل في المال، راجع[٥] إلى من التبعيضية لا أن المقدّر ذلك بل اللام.

أقول: ذلك المتوهم أرجع أمثال هذه الاضافة في تفسير سورة لقمان إلى ما يكون للتميز والبيان، فما ذكره القائل صلح من غير تراضي الخصمين، نعم في بيان ارجاعه إلى البيانية كلام لا يخفى على أولى الأفهام، فراجعه متشبثاً بذيل تأملك والله الموفق للمرام[٦].

وعبارة العلامة التفتازاني في تقرير كون الاضافة المذكورة بمعنى اللام، ولكون أول الشيء بعضه، والمضاف إليه كله، لاسيّما الكتاب المفتح بالتحميد المختم بالاستعاذة، فإنه هو المجموع الشخصي لا المفهوم الكلي الصادق على الآية والسورة كانت الاضافة بمعنى اللام[٧].

---

(١) من التبعيضية: هي التي تأتي بمعنى «بعض:، نحو قوله تعالى: حتى تنفقوا مما تحبون. ينظر: كتاب الكليات : ١٣٣/١.
(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٠٦/٢ .
(٣) كلمة «اشتباه» ساقطة من نسخة ب.
(٤) عبارة :معنيي اللفظ» غير واضحة.
(٥) كلمة «راجع» ساقطة من نسخة ب .
(٦) في نسخة ب: للمراد.
(٧) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف لوحة ١٨ و.

اعترض عليه: بأن المفهوم من عبارة لاسيّما أن يكون في المضاف إليه احتمال الكلية، على تقدير كون المراد منه المفهوم الكلي، وفساده بيّن.

أقول: بل المفهوم منه احتمال كون ما أضيف إليه الأول كليّاً، مثل آدم أول الانسان لا كلاً، ولا فساد فيه.

قال قدس سره: **ومن ثمة اشترط... الخ.** أي ولكون اضافة فرد الشيء إلى الشيء بمعنى من دون اضافة البعض إلى الكل باستقراء كلام الأقدمين، اشترط متأخروا النحاة في الاضافة بمعنى من كون المضاف إليه جنساً للمضاف[١].

فإن قيل: إنما يتم هذا التفريع لو[٢] كانت الاضافة بمعنى من مقصورة على اضافة الأول إلى الشيء، ولا دلالة في كلامه عليه.

قلنا: بل فيه قصر أفراد، فإن قوله دون الثاني في معنى العطف بـ لا، وتشريك المخطئ إنما كان في اضافة الثاني، فأفاد نفيه القصر على اضافة الأول.

قال قدس سره: **لعله يجعل الكتاب بمعنى القدر المشترك.** يعني أن ما ذكره القائل إنما يكون مغالطة لو أراد بالبعض المعنى الثاني، وذلك مَم لم لا يجوز أن يريد به المعنى الأول، ويريد بالكتاب القدر المشترك، لا[٣] المجموع، ويكون معنى قوله أول الشيء [و/٢] بعضه، أول افراد الأمر الكلي بعضه.

قال قدس سره: **يأباه ألخ.** أقول: لعل مراده أنه قد تقرر أن معنى اضافة المشتق وما بمعناه، اختصاص المضاف بالمضاف إليه، باعتبار مفهوم المضاف، فحينئذ معنى فاتحة الكتاب ما يختص بالكتاب باعتبار كونه فاتحاً له، فلا تحتمل اضافتها إلى الكتاب، بمعنى القدر المشترك، اضافة بيانية ولا لامية، أما عدم جواز كونها بيانية، فلما عرفت من معنى اضافة المشتق وما بمعناه، وأما عدم احتمال كونها لامية، فلأنها فاتحة المجموع لا القدر المشترك[٤].

فحاصل الجواب: سدّ باب الاضافة إلى القدر المشترك مطلقاً، فضلاً عن أن يكون بمعنى «من» مبالغة في الجواب بالزيادة على قدر الكفاية، فلا[٥] يرد أن المفهوم من كلامه قُدس سره هو أنه لو أمكنت أوليتها بالقياس إلى القدر المشترك لصحت اضافتها إليه بمعنى من واستقام كلام القائل، مع أنه بيّن البطلان لظهور أن اضافتها حينئذ يكون للاختصاص لا للبيان، ومع ذلك ففي كلامه قُدس سره قصور لا يخفى.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٣/٣ - حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٧٧/١.
(٢) في نسخة ب: إن.
(٣) في نسخة ب: إلى.
(٤) في نسخة ب: فاتحة للمجموع لا للقدر المشترك.
(٥) في نسخة ب: فلما.

فإن قيل: فلمَ قال يأباه، ولم يقل لا يجوز ذلك ونحوه، قلنا: لأن كون معنى اضافة المشتق وما بمعناه ما ذكر اكثري غالب لا كلي مطرد، ألا يرى إلى اضافة أفعل التفضيل بالمعنى الثاني، وإلى مثل قولهم مصارع مصر هذا[١].

والحق[٢] الذي لا محيد عنه أن كلامه قُدس سره محمول على ظاهره، وأن اضافة الشيء إلى ما يصدق عليه مطلقاً بيانية، ولا معتبر بقيد الحيثية، فيلزمه أن يكون اضافة غلام رجل بيانية، ولا يخفى عليك بُعده.

قال قدس سره: **فإن قلت: جوّز العلاّمة في سورة لقمان.** يعني أن الردّ المذكور على القائل إنما يتم أن لو انحصر الاضافة بمعنى من في المعنى المشهور، وليس كذلك، فإن العلاّمة أثبت الاضافة بمعنى من التبعيضية، وهو إمام في العلوم العربية يقتدى به، ويؤخذ بقوله، لكن هذا لا يفيد القائل، بإن العلاّمة صرّح بقصر الاضافة البيانية[٣] في الاضافة بمعنى من، بقوله: وهي الاضافة بمعنى من فلا يكون الاضافة بمعنى من[٤] التبعيضية منها، فلا يرتفع فساد كلامه بما نقل عن العلاّمة[٥].

ويجوز أن يجاب: بأن معنى كلامه، وهي الاضافة بمعنى من على المشهور، ولا يمكن أن يقال: المقصور عليه هو الاضافة بمعنى من، من غير تقييد، وفي الثاني مقيدة بالتبعيضية، لأن القائل أطلق حيث قال، وهذه الاضافة بمعنى من فلا تنفعه.

قال قدس سره: **وكانت الاضافة بيانية.** فإن قيل: الظاهر من كلام العلاّمة في مواضع اشتراط كون المضاف إليه أخص من المضاف مطلقاً في الاضافة البيانية، ليوجد معنى البيان، ألا ترى إلى تخصيصه الحديث بالمنكر، وإلى ما ذكره في إضافة بهيمة [اسم][٦] الأنعام على ما عليه بعض النحاة.

قال الشيخ أبو حيان[٧]: وبهيمة الأنعام من اضافة الشيء إلى جنسه، فهي بمعنى «من»، لأن البهيمة أعم

---

(١) ينظر المسألة: شرح شذور الذهب في معرفة كلاب العرب لشمس الدين الجوجري /٣٢٨ .

(٢) في نسخة ب: الحق. بدون حرف العطف الواو.

(٣) الإضافة البيانية: هي أن يصح جعل المضاف إليه خبراً عن المضاف، نحو: شجر الأَرَاك. أَي: مقَالَة هِيَ هَذَا القَوْل. ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص١١٠ .

(٤) قوله: فلا يكون الاضافة بمعنى من. ساقطة من نسخة ب.

(٥) ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٥٠٦/٣ .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقطة من نسخة الأصل.

(٧) أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي حيان، الشيخ الإمام العالم العلامة الفريد الكامل، حجة العرب، مالك أزمّة الأدب، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، وأكبّ على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره، من مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، الأسفار الملخص من كتاب الصفّار. توفي سنة ٧٤٥هـ.
ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٣٢٥/٥ – طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٦٧/٣ .

فأضيفت إلى أخص[١].

قلنا: لو كان مذهبه ذلك لما صرّح بأن اضافة باب ساج بيانية، وتخصيص الساج كالحديث تكلف، نعم لابد في تلك الاضافة أن يكون المضاف إليه أخص مطلقاً، أو من وجه، ليحصل البيان بجهة خصوصه.

قال قدس سره: **وإن أراد بالحديث العموم والاستغراق.** [ظ/٢] يعني بمعنى مجموع الأفراد، فإنه لا يجوز أن يراد معنى كل فرد، لأن اللهو ليس جزء من كل فرد من الحديث.

قال قدس سره: **فقد ثبت اضافة الجزء إلى كله[٢] بمعنى من التبعيضية.** أقول: لا نسلم ذلك، بل الظاهر أن العلاّمة عبرّ عن الاضافة بمعنى اللام ههنا بالإضافة بمعنى من التبعيضية اظهاراً لجهة الملابسة الاختصاصية التي لابد منها بين المضافين في تلك الاضافة، فإنها معنى جنسي يتحقق بأسباب شتى بناءً على شهرة انحصار قسم الاضافة بمعنى من في الاضافة اللامية، وتعويلاً على دلالة قصر الاضافة بمعنى من في التبيينية قبيل هذا الكلام على ما أراد ورام[٣].

قال قدس سره: **جعلها تبعيضية ميلاً إلى جانب المعنى.** هذه العبارة تحتمل معنيين أحدهما: أنه لما كان الحديث المطلق متحداً مع جميع أفراده، ولهذا لم يحسن جعل الحديث المطلق بياناً للهو، حيث كان فيه إيهام كون أحاديث الأخبار[٤]، وأخبار الأحاديث مثلاً لهواً، جعل العلاّمة تلك الاضافة تبعيضية ميلاً إلى جانب المعنى، الذي هو اتحاد الحديث لجميع أفراده، فإن اللهو من الحديث جزء من ذلك الجميع، فأطلق الاضافة بمعنى من التبعيضية، وأراد الاضافة البيانية مجازاً بعلاقة اللزوم، ولظهور[٥] أن المبين في الاضافة البيانية إذا كان أعم من المبيّن، كما فيما نحن فيه يكون أفراد المبيّن جزأ من [أفراد][٦] المبينّ.

وثانيهما: إن الحديث وإن كان بياناً للهو بجهة خصوصه، إلا أنه أعم منه من وجه، فللهو جهة خصوص أيضاً، ومن هذه الجهة هو بعض من الحديث، أي فرد اضافي له، فبالنظر إلى هذا المعنى أطلق عليها التبعيضية، فيكون قد أطلق على من البيانية[٧] التبعيضية[٨]، بملاحظة كون المبين بعض المبين، أي من جزئياته الاضافية.

(١) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٨/٤ .
(٢) في نسخة ب : الكل، وما أثبته هو الصواب لأنه موجود في حاشية السيد الشريف.
(٣) ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٤٩١/٣ .
(٤) في نسخة ب: الاحبار.
(٥) في نسخة ب: لظهور. بدون واو العطف.
(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من نسخة الأصل، وأثبته من نسخة ب.
(٧) من البيانية: هي التي تُبينّ جنس ما قبلها فيكون ما بعدها بياناً لما أبهم قبلها، نحو: هذه أساور من ذهب. ينظر: كتاب الكليات: ١٣٣/١ - المعجم المفصل في اللغة: ٦٢٥/٢ .
(٨) قوله : فيكون قد أطلق على من البيانية التبعيضية. ساقط من نسخة ب.

ثم أن ههنا حاشية منقولة من المرتضى الشريف قدس سره، وهي: بقي ههنا شيء، وهو أن المتبادر من كلمة البعض[١]، أعني لفظة من هو التبعيضية، بمعنى الجزئية لا بمعنى الجزئي[٢].

وفيه بحث، فإنه إذا كان تعبير العلاّمة الزمخشري عن تلك الاضافة بالإضافة بمعنى من التبعيضية، بملاحظة ما ذكرنا من كون افراد المبيّن جزء من أفراد المبين، يكون كلمة «من» على معناه المتبادر، وهو الظاهر من مراد العلاّمة فتأمل[٣].

قال: **وتسمى**[٤] **أمُّ القرآن**[٥]. عطف على خبر المبتدأ، أو على الجملة، فإنه يجوز عطف الجملة الفعلية على الإسمية، وعكسه عند الجمهور[٦]، فلا حاجة إلى التقدير، أو اعتبار المعنى لتصحيح العطف على ما ظنه بعض المتصدين لتحشية هذا الكتاب[٧].

ثم فرّع على ما ذكره بقوله: فتقتضي الشركة في باب التسمية، وبنى على ذلك، أموراً يطول ذكرها، وأنت خبير بعدم صحة هذا التفريع، فإن العطف لا يقتضي الشركة في أمثاله.

ثم المراد بالقرآن في أمُّ القرآن: ما عدا سورة الفاتحة، وبالكتاب في سورة فاتحة الكتاب: هو المجموع، يظهر ذلك مما ذكروه في وجه تسميتها بذينك الأسمين.

قوله: **لأنها مفتتحة الخ.** بيان المصحح لتسمية هذه السورة الكريمة [و/٣] بهذا الاسم، وكذا جميع ما ذكروه من وجوه التسمية بأساميها المذكورة، خلا وجه التسمية بالشفاء، فإنه بيان للموجب، ولما كان مصحح تسميتها بفاتحة الكتاب ظاهر لا يحتاج إلى البيان لم يبينه، وبادر إلى بيان وجه التسمية بأمُّ القرآن.

قوله: **ومبداءه**[٨]. اعترض عليه، بأنه قد يقال: مبدأ الشيء، لما منه ذلك الشيء، كما يقال: الشجر مبدأ الثمر، وقد يقال لجزئه الأول، كما يقال: مبدأ رمضان يوم الجمعة، والأم مبدأ الولد، بالمعنى الأول دون الثاني، والفاتحة مبدأ القرآن بالمعنى الثاني دون الأول، فجعل هذا وجهاً لتسميتها بالأم غير وجيه.

---

(١) في نسخة ب: التبعيضية.
(٢) لم أجده.
(٣) في نسخة ب قوله: فتأمل. ساقطة.
(٤) في نسخة ب. وسمى.
(٥) ملاحظة مهمة: المصنف رحمه الله هنا غيرّ منهجه ولم يقل: «قال قدس شره» بل قال «قال» فقط ، وعند التتبع لهذه الأقوال لم أجدها في حاشية السيد الشريف، بل وجدتها في تفسير البيضاوي، فإنه عندما يقول «قال» فقط، فإنه يقصد به الإمام البيضاوي في تفسيره.
(٦) ينظر المسألة: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٥٧/٣ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١٦٩٣/٤ .
(٧) ينظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ١٧/١ .
(٨) في نسخة ب: ومبداؤه.

أقول: فيه بحث، فإنك قد نبّهت أن المراد بالقرآن في هذه التسمية ما عدا الفاتحة، فلما كانت تلاوته أو كتابته يترتب[١] على تلاوة الفاتحة أو كتابتها، كان كأنه حصل منها فصح تشبيهها بالأم من هذه الجهة، وقد أشار المصنف[٢] إلى ذلك بقوله: فكأنها أصله ومنشأوه[٣].

قال: **ولذلك يسمى أساساً.** أي: ولكونها مفتتحه ومبدأوه، ولا دخل لشبهه بالمنشأ في هذه التسمية.

قال: **أو لأنها تشمل على ما فيه.** أي أصول المعاني التي فيه، فلا يرد أن القرآن لما اشتمل عليه أيضاً، فما وجه تخصيصها بهذا بالاسم.

قال: **والتعبد بأمره ونهيه**[٤]. قال قدس سره: **أما التعبد ففي قوله** ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَة الآية ٥] . فإن العبادة قيام العبد بحق العبودية، وما تعبّد به من امتثال أوامر المولى ونواهيه.

اعترض عليه: بأن امتثال أوامر المولى ونواهيه، ليس مأخوذاً في معنى العبادة، ولا لازماً له، وإلا لزم أن يختص العبادة بمن له أمر أو نهي، وليس كذلك قال الله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفُرْقَان الآية ٥٥] ، فإذن لا يلزم من اشتمال الفاتحة على التعبد اشتمالها على التعبد بالأمر والنهي الذي هو الدعوى.

أقول: مراده بالعبادة هي عبادة المؤمنين لله تعالى المفهومة من قوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَة الآية ٥] ، فيلزم من اشتمال الفاتحة على العبادة اشتمالها على التعبد بالأمر والنهي، وينطبق الدليل على الدعوى، ثم ينبغي أن يراد بالعبد المذكور في تفسير العبادة، العبد المضاف إلى الله تعالى، وبالعبودية عبوديته له تعالى حتى لا ينتقض[٥] التعريف لخدمة المماليك لمواليهم، بأداء جميع ما كلّف لهم، فإنه لا يقال له[٦] العبادة مع صدق ظاهر التعريف عليها، ولا يتوجه أن مبنى ما ذكره على عدم الفرق بين درجة العبادة ودرجة العبودية، والفرق قائم، فإن العبودية مطلقاً[٧] التذلل، والعبادة غايته، فإن القيام بحق عبوديته تعالى، يستلزم غاية التذلل كما لا يخفى. قال قدس سره: **وفي قوله** ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفَاتِحَة الآية ٦] ، **إذا أريد به ملة الإسلام المشتملة على الأحكام.**

(١) في نسخة ب: تترتب.
(٢) المراد به الإمام البيضاوي رحمه الله.
(٣) أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٥/١ .
(٤) المراد بالأمر: هو طلب الفعل بالقول على جهة الاستعلاء وهو نقيض النهي.
ينظر: الأحكام للامدي١٥٨/٢- شرح الورقات للمحلي ٦٢/١، وأما النهي: فهو طلب الكف عن الفعل بغير كف ونحوه.
ينظر: الإبهاج ٧٢/٢ - تيسير التحرير ٣٧٢/١ .
(٥) في نسخة ب: ينقضي.
(٦) في نسخة ب: لها.
(٧) في نسخة ب: مطلق.

قال بعض العلماء: الصراط المستقيم طريق الحق، وهو منحصر في ملة الإسلام بعد استنساخ سائر الشرائع على ما نبّه عليه المصنف[١] بقوله: والمراد طريق الحق، وهو ملة الاسلام[٢]، وإن لم يتنبه الإمام البيضاوي[٣] حيث قال: والمراد به هو طريق الحق، وقيل: هو ملة الاسلام[٤]، فعلى هذا لا حاجة إلى الاشتراط [ظ/٣] المذكور، بل لا وجه له.

أقول: لا يخفى أن طريق الحق أخصّ من ملة الإسلام، فإنها جامعة للفرق المختلفة من القدرية[٥] والشيعة[٦] والناصبية[٧] وغيرهم، وكلهم في النار لسوء اعتقادهم إلا أهل السنة والجماعة، ولو سلّم فكلمة إذا تدل على التحقق دون البر والتشكك.

قال قدس سره: **فمآل معناه قولوا: الحمد لله.** إنما أخر قدس سره هذا الاحتمال مع تقديم صاحب الكشف إياه[٨]، لأنه أمر خاص لا دلالة له على الأوامر التعبدية، ليظهر به اشتمالها على أصول معاني القرآن، وينكشف[٩] به، كونها بمنزلة الأم مما عداها فتأمل.

قال قدس سره: **والأمر إيجاباً بالشيء يستلزم النهي عن ضده.** أي عن ضد المعيّن الذي هو كفّ النفس عنه، واعترض عليه: بأن ما ذكره إنما يفيد ههنا لو كان الأمر المقّدر، وهو قولوا للوجوب، وذلك مسلّم، إلا يرى أن تاركه لا يلام عند كثير من العلماء.

---

(١) المراد به الزمخشري رحمه الله.

(٢) الكشاف للزمخشري ١٥/١ .

(٣) البيضاوي: هو عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، قاض مفسر علامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، كان إماماً مبرزاً نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً، ولي قضاء القضاة بشيراز ودخل تبريز وناظر بها وتوفي بها سنة ٦٨٥هـ، من تصانيفه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، في التفسير، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٥٧/٨ - الأعلام للزركلي ١١٠/٤ .

(٤) أنوار التنزيل للبيضاوي ٣٠/١ .

(٥) القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبدٍ خالقٌ لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى، وينكرون أن الله قدر على المعاصي والطاعات والأعمال ويدعوٍن أنهم هم الذين قدروها وفعلوها، كما أحبوا، فأضافوا القدر إلى أنفسهم، فنسبوا إليه؛ فلذلك حركت الدال؛ لأنه منسوب الى القدر، وهو المستعمل في كلام العرب. ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان ص٢٧٦ – التعريفات للجرجاني ص١٧٤ .

(٦) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه، وقالوا إنه إمام بعد رسول الله ﷺ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده، وهم اثنان وعشرون فرقة. ينظر: التعريفات للجرجاني ص١٢٩ .

(٧) الناصبية: هم طائفة من الخوارج، نصبوا البغض لسيدنا علي رضي الله عنه، وسمّوا نواصب لأنهم عادوه وأظهروا الخلاف معه. ينظر: موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام للسقاف ٤٦/٦ .

(٨) ينظر الكشف عن مشكلات الكشاف: ص١٠٤ .

(٩) في نسخة ب: فيكشف.

أقول: لا يخفى أن تعلم القرآن فرض، خصوصاً في ابتداء الإسلام، وذلك بقراءته فهي فرض أيضاً، ويجوز أن يكون محل الأمر هو الصلاة، وقراءتها فيها واجبة بلا خلاف في أصل الوجوب، حتى لو تركها في لصلاة أعاده عند الحنفية أيضاً، نص عليه الزيلعي[١]، ونظيره ما قال الشافعي[٢] في الأمر بالصلاة على رسول الله ﷺ[٣].

قال قدس سره: **وأما**[٤] **الوعد والوعيد، ففي قوله** ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة الآية ٧] ، **و** ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة الآية ٧] .

اعترض عليه: بأن الإنعام كثيراً ما لا يكون مسبوقاً بالوعد، فاشتمال أنعمت على الوعد، ودلالته عليه غير مسلّم، وكذا الغضب بالقياس إلى الوعيد.

أقول: إذا كان المراد بالإنعام المدلول عليه بقوله تعالى ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة الآية ٧] الإنعام الأخروي، أو ما يشمله كما يدل عليه كلام المفسرين[٥]، فإنما طريق علمه الوعد، وكذا الكلام في الغضب.

قال قدس سره: **إن القرآن أنزل عليه إرشاداً.** أي إنما أنزل إرشاداً، فكلمة القصر مقدرة بقرينة جعل هذا الكلام دليل انحصار مقاصد القرآن في الثلاثة.

قال قُدس سره: **ويدّخروا بذلك [المعاد]**[٦] **مثوبة كبرى.** أي بأداء حق المبدأ، قيل: [لا][٧] دلالة في هذا الوجه على كون الوعيد من المقاصد أيضاً، والمقصود مما[٨] ذكره، بيان وجه الانحصار في الثلاثة التي ثالثها

---

(١) الزيلعي: هو عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي، فقيه، عالم بالحديث، أصله من الزيلع في الصومال، اشتغل كثيرا وأخذ عن أصحاب النحيب وعن القاضي علاء الدين التركماني وعن جماعة ولازم مطالعة كتب الحديث، ووفاته في القاهرة سنة ٧٦٢هـ. من كتبه: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية في مذهب الحنفية، وتخريج أحاديث الكشاف. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٩٥/٣ - الأعلام للزركلي ١٤٧/٤.
- قول الزيلعي ينظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام لملا خسرو ٦٩/١ .

(٢) الشافعي: هو محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله الشافعي، الإمام زين الفقهاء، وتاج العلماء، ولد بغزة من بلاد الشام، وقيل باليمن، ونشأ بمكة وكتب العلم بها وبمدينة الرسول r وقدم بغداد مرتين، وحدّث بها وخرج إلى مصر فنزلها إلى حين وفاته سنة ٢٠٤هـ، وصنّف التصانيف ودوّن العلم وصنف في أصول الفقه وفروعه، منها: الأم في الفقه، وأحكام القرآن في التفسير. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٥٤/٢ - الأعلام للزركلي ٢٦/٦ .

(٣) ينظر: المسألة: كتاب الأم للشافعي ١٤٠/١ .

(٤) في نسخة ب: أما . بدون الواو، والصواب ما أثبته.

(٥) ينظر: التفسير الكبير للرازي ٢٢٢/١ – حاشية الشهاب على البيضاوي ١٣٦/١ .

(٦) في نسخة أ، وب: للعماد، وفي حاشية السيد الشريف: للمعاد، وهو الصواب لما يقتضيه المقام، ولهذا اثبت الصواب.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من نسخة الأصل، وما أثبته من نسخة ب.

(٨) في نسخة ب: بما.

الوعد دون الوعيد فقط[١].

أقول: أنت خبير بأن معرفة المعاد تنطوي على الوعد والوعيد، فإن العلم بالمعاد هو العلم بما وعدوا وعد في الآخر، وإلا يكون المقاصد أربعة، وإنما قصر في آخر كلامه على ذكر مقتضى الوعد بعد ما تعرض بالوعيد أولاً، إيذاناً بأنه أصل المقصود، ولا ينافي ذلك كون الوعيد أيضاً مقصوداً، ولا كذلك حال الأمر والنهي فتأمل.

قال قدس سره: **وقد يظن الخ.** مراده العلاّمة قطب الدين الرازي[٢]. قال قدس سره: **ويجاب [عنه][٣] بأنه متفرع... إلى آخره.** اقول: ولك أن تجيب بأن الدعاء من جملة ما أمر الله تعالى به، فإن قوله ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفَاتِحَةِ الآية ٦] ، بمعنى قولوا ذلك، وأيضاً قال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غَافِر الآية ٦٠] .

قال قدس سره: **ما كان في أمر الآخرة، أو أداء الطاعة [و/٤] وترك المعصية.** يعني فعلى الاول يتفرع على الوعد والوعيد، وعلى الثاني على الأمر والنهي، ويجوز تفرعه على الوعد والوعيد أيضاً بنوع تكلّف[٤].

قال قدس سره: **لما كانت هذه السورة متقدمة على سائر السور وضعاً.** ولك أن تقول: لا حاجة إلى اعتبار هذه الضمائم في اتمام هذا الوجه، فإن هذه السورة الكريمة في اشتمالها[٥] على تلك المعاني اجمالاً، وصيروتها مفصلة ظاهرة في سائر السور لشبه[٦] بالأم التي تندرج فيها الولد بلا ظهور تمام، ويظهر عند الانفصال منها.

قال قدس سره: **حيث مُهِّدت أرضها أولاً.** ثم وحيث لم يذكر المصنف هذا الوجه لتسمية مكة شرّفها الله وعظّمها أم القرى في سورة الأنعام[٧].

---

(١) في نسخة ب: التي ثالثها الوعد والوعيد دون الوعد فقط.

(٢) قطب الدين الرازي: هو محمد بن محمد أبو عبد الله قطب الدين الرازي المعروف بالقطب التحتاني، كان إماماً في المنطق والحكمة عالماً بالتفسير والمعاني والبيان مشاركاً في النحو يتوقد ذكاء، اشتغل في بلاده بالعلوم العقلية فأتقنها وشارك في العلوم الشرعية وجالس العضد وأخذ عنه ثم قدم دمشق وأقام بها إلى أن توفى سنة ٧٦٦هـ. له مصنفات كثيرة منها: حاشية على الكشاف، وشرح الشمسة في المنطق.

ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٣٦/٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٩٩/٦ .

(٣) ما بين المعكوفتين لا توجد في نسخة الأصل ، وما أثبته من نسخة ب، وهو الصواب لأنه موجود في حاشية السيد الشريف.

(٤) في نسخة ب: بنوع من التكلف.

(٥) في نسخة ب: لاشتمالها، بدل: على اشتمالها.

(٦) في نسخة ب: تشبه.

(٧) ينظر: الكشاف للزمخشري ٤٥/٢ .

قال قدس سره: **ولا يجب اطراده.** هذا هو الجواب المطرد في سائر الأسامي. قال: **أو على [جملة]**[١] **معانيه،** أو هذه كأنها اضرابية على مذهب الكوفيين وأبي علي[٢] وأبي الفتح[٣] وابن برهان[٤]، فإنه يدخل فيه الدعاء والقصص والمباحات كالمبايعات، والمندوبات كالمناكحات.

ولا يرد عليه ما أورده[٥] على الوجه الأول من خلوّه عن الاشتمال عليها، فلا يحتاج في الجواب إلى التزام التكلف ببيان فيه اندراجها[٦]، بأن مرجع بعضها إلى التعبد بالأمر والنهي، ومرجع بعضها إلى الترغيب والترهيب المقصودين من الوعد والوعيد، وبأن تلك الأحكام ليست إلا لمصلحة نظام المعاش الذي روعي لأجل العبادة الموقوفة عليه، فمقصودية تلك الأحكام راجعة إلى مقصودية التعبد، والغرض من القصص الاتعاظ، فيرجع إلى الوعد والوعيد، أو تصديق النبي ﷺ بأخباره من[٧] الغيب، فيرجع إلى التعبد، فلا يكون مقصوداً، مع أنه اعترض على هذا الجواب الثاني أن الوعد والوعيد أيضاً لأجل العبادة، فموجب ما ذكره أولاً ارجاع ثالث الأصول المذكورة إلى ثانيها.

ثم ليس في القصص إخبار عن الغيب، نعم فيها إخبار عما لا يعلمه الأمي، ولكنه ليس من خصائص الأنبياء عليهم السلام، وإن كان يمكن الجواب: بأن الوعد والوعيد ليس للتعبد خاصة، بل بمعرفة[٨] المعاد التي هي من أعظم المقاصد والقصص اخبار عن الغيب، ألا يرى إلى قوله بعد قصة نوح في سورة هود:

---

(١) ما أثبته من نسخة ب، وفي نسخة الأصل «حمل» وما أثبته هو الصواب والدليل أنها موجودة في تفسير البيضاوي التي نقلها منها المصنف رحمه الله.

(٢) أبو علي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، كان من أكابر أئمة النحويين، أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج؛ وعلت منزلته في النحو، وفضّله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد، وأخذ عنه جماعة من حذاق النحويين، كأبي الفتح بن جني، وصنف كتباً كثيرة حسنة لم يسبق إلى مثلها، منها: كتاب الإيضاح في النحو، وكتاب الحجة في علل القرآن السبع، توفي سنة ٣٧٧هـ.
ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري ص٢٣٣ - الأعلام للزركلي ١٧٩/٢ .

(٣) أبو الفتح: هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو ٦٥ عاما، وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، من تصانيفه: الخصائص في اللغة، والمحتسب في شوّاذ القراءات، توفي سنة ٣٩٢هـ. ينظر: وفيات الأعيان للإربلي ٢٤٦/٣ - الأعلام للزركلي ٢٠٤/٤ .

(٤) ابن برهان: هو عبد الواحد بن علي، ابن برهان الأسدي العكبري، أبو القاسم، كان مضطلعاً بعلوم كثيرة منها: النحو، والأنساب، واللغة، وأيام العرب والمتقدمين، وله أنس شديد بعلم الحديث، كان حنبلياً فتحول حنفياً، ومال إلى إرجاء المعتزلة، عاش نيفا وثمانين سنة، من كتبه: الاختيار في الفقه، وأصول اللغة واللمع في النحو، توفي سنة ٤٥٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٢٥/١٨ - الاعلام للزركلي ١٧٦/٤ .

(٥) في نسخة ب: ما أورد.

(٦) في نسخة ب: بيان اندراجها فيه.

(٧) في نسخة ب: عن.

(٨) في نسخة ب: لمعرفة.

﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ﴾ [هُود الآية ٤٩] ، وذلك معجزة خصوصاً في حق نبينا الأمي عليه السلام.

[قال صاحب البردة(١)](٢):

كفاك بالعلم في الأمي معجزة في الجاهلية والتأديب في اليتيم(٣)

[قوله](٤): ثم أن بعض الأشراف قال هنا: لا يقال إن أراد أن الفاتحة مشتملة على جميع الحكم النظرية التي في القرآن، فليس كذلك، لأنها لا تدل [مثلاً](٥) على التوحيد إلى قوله: على أكثر المعاني التي في القرآن(٦).

أقول: فيه بحث، أما في السؤال، فإنا نقول: لفظ الحمد لله يدل على اتصافه تعالى بجميع الصفات الكمالية والجلالية، إذ معنى الحمد هو الوصف بالجميل، واللام للاستغراق(٧) أو الجنس(٨)، وظاهر(٩) أن التفرد عن الشريك والصاحبة والوالد(١٠) والولد والكفء(١١) من الأوصاف الجميلة.

وأما [ظ/٤] في جوابه الأول، فلأنا نقول: وإن سلمنا دلالة اللفظ الجليلة على جميع الصفات الكمالية، إلا أنه لا يفيده لأن التوحيد مثلاً، ليس منها، بل من صفات الجلال وكذا غيره، ولو عمّمت على خلاف

---

(١) صاحب البردة: هو محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي البوصيري المصري، شاعر، حسن الديباجة، مليح المعاني، نسبته إلى بوصير بمصر، وأصله من المغرب من قلعة حماد من قبيل يعرفون ببني حبنون، ومولده في بهشيم من أعما البهنساوية، ووفاته بالإسكندرية ٦٩٤هـ، له ديوان شعر، وقصيدة الكواكب الدرية في مدح خير البرية المعروفة بالبردة. ينظر: الاعلام للزركلي ١٣٩/٦- معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله ٢٨/١٠ .

(٢) ما بين المعكوفتين لا يوجد في نسخة الأصل، وما أثبته من نسخة ب.

(٣) البيت: من البحر البسيط، للإمام البوصيري رحمه الله من ضمن قصيدته الميمية المعروفة بالبردة، ومعنى البيت: كفاك أيها الطالب المعجزة، واليتم: مصدر يتم، واليتيم: من فقد أباه وهو صغير.
ينظر: المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية لأبي الوفاء الوفائي ص٥٩- العمدة في إعراب البردة ص١٧٧ .

(٤) ما بين المعكوفتين لا يوجد في نسخة الأصل، وما أثبته من نسخة ب.

(٥) في نسخة الأصل: ميلاً، وما أثبته من نسخة ب، وهو الصواب، والدليل ما يأتي بعدها وهو قوله: على التوحيد مثلاً.

(٦) قول بعض الأشراف: لم أجده.

(٧) الاستغراق: هو استيفاء شيء بتمام أجزائه أو إفراده، والتوجه في شيء بحيث يكون ما وراءه لا شيئا عنده واستغراق اللفظ أن يراد به كل فرد مما يتناوله بحسب اللغة أو الشرع أو العرف الخاص وهو الاستغراق الحقيقي أو أن يراد به كل فرد مما يتناوله بحسب متفاهم العرف وهو الاستغراق العرفي، مثال الأول: عالم الغيب والشهادة، أي عالم كل غيب وشهادة، ومثال الثاني: جمع الأمير الصاغة، أي جمع كل صاغة بلده أو مملكته لا صاغة الدنيا. ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٧٦/١ .

(٨) لام الجنس: هو ما وضع للماهية بقيد التشخص الذهني، أي موضوع للحقيقة الذهنية من غير نظر للأفراد. ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٤٣٣/١.

(٩) في نسخة ب: فظاهر.

(١٠) كلمة «والوالد» لا توجد في نسخة ب.

(١١) في نسخة ب: كفو.

المصطلح المتعارف لأمثاله.

قلنا: أن يمنع دلالتها على التوحيد مثلاً، ألا يرى أن المشركين مع اعترافهم بالله لا يوحّدونه، وكذا اليهود والنصارى اثبتوا له تعالى أبناء مع اعترافهم به تعالى، وأما في جوابه الثاني، فلأنه حينئذ يكون هذا الوجه متحداً مع الوجه السابق حالاً كما لا يخفى.

قال: **والاطلاع على مراتب السعداء ومنازل الأشقياء.** ولقد أحسن حيث اختار المراتب مع السعداء والمنازل مع الأشقياء، إذ الأول ينبئ عن الرفع، والثاني عن الانحطاط.

وسورة الكنز. وفي هذه التسمية خاصية جعل تلك المعاني بمنزلة الأموال النفيسة، فإن الكنز هو المال المدفون[١]، وجاء في الحديث ما يدل على جواز اطلاق الكنز عليها. اخرج ابن الضريس[٢] في فضائل القرآن، والبيهقي[٣] في الشعب عن انس[٤] عن رسول الله ﷺ قال: ((إن الله أعطاني فيما من به علي أني أعطيتك فاتحة الكتاب، وهي من كنوز عرشي، ثم قسمتها بيني وبينك نصفين))[٥].

وفي المدارك[٦]: وتسمى سورة الكنز، لقوله ﷺ: ((فاتحة الكتاب كنز من كنوز عرشي))[٧]، وهذا أيضاً يدل على تسميتها بالكنز لا بسورة الكنز على ما ادّعاه، إلا أن يقال: الإضافة بيانية، ولا قبح في مثل هذه الإضافة على ما سلفت إليه الإشارة.

قال: **لذلك.** أي لاشتمالها على ما فيه، أو جملة معانيه. قال: **والشكر والدعاء.**

الظاهر أنه عطف على الحمد، فيلزم العطف على جزء العلم، إلا أن الأسلم العلمية، ويكون قوله تسمى

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري ٨٩٣/٣ .

(٢) ابن الضريس: هو محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس البجلي الرازي، أبو عبد الله، من حفاظ الحديث، وثقّه ابن أبي حاتم والخليلي، وقال عنه: هو محدّث ابن محدّث، توفي بالري سنة ٢٩٤هـ، له كتاب فضائل القرآن. ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٨٧ – الاعلام للزركلي ٤٦/٦ .

(٣) البيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، كان أوحد زمانه وفرد أقرانه من كبار أصحاب أبي عبد الله الحاكم، يقال إن تصانيفه ألف جزء، سمع منها الحافظ ابن عساكر وابن السمعاني من أصحابه، وهو أول من جمع نصوص الشافعي واحتج لها بالكتاب وبالسنة، وصنّف كتبا لم يسبق إلى مثلها، منها: السنن الكبير والسنن الصغير وشعب الإيمان، توفي سنة ٤٥٨هـ. ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٢٢٠/٦ - طبقات علماء الحديث للصالحي ٣٣١/٣ .

(٤) أنس: هو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي النجاري، خادم رسول الله ﷺ كان يتسمى به، ويفتخر بذلك، وكان يكنى: أبا حمزة، كناه النبي ﷺ ببقلة كان يجتنبها، ودعا له رسول الله ﷺ بكثرة المال والولد. وهو آخر من توفي بالبصرة من الصحابة، وكان موته بقصره بالطف سنة ٩١هـ.
ينظر: أسد الغابة لابن الأثير ٢٩٤/١ – سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة٣٤٧/١

(٥) فضائل القرآن لابن الضريس ص٧٩، رقم١٤٤ - شعب الإيمان للبيهقي ٣٩/٤ رقم ٢١٤٨ .

(٦) المدارك: اي كتاب مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ٢٥/١ .

(٧) الحديث تم تخريجه سابقاً في هامش ٢ .

بمعنى أطلق[١] عليه.

قال: **وتعليم المسئلة.** أي محل السؤال، وهو الهداية، إذ المضاف محذوف، والمسئلة مصدر ميمي، أي تعليم طريق السؤال، فإن السائل هنا[٢] حمد الله تعالى أولاً، ثم أثنى عليه، ثم ذكر أن عبادته ليست إلا له، وإن استعانته ليست إلا منه، ثم سأل فقدم على سؤاله أموراً يحسن تقديمها على السؤال عن الله تعالى.

وفي التفسير الكبير: الاسم العاشر السؤال، روى رسول الله ﷺ عن رب العزة سبحانه أنه قال: ((من شغله ذكري عن سؤالي اعطيته أفضل ما أعطي السائلين))[٣]، وقد فعل الخليل صلوات الله عليه ذلك، حيث قال: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ ٧٨﴾ [الشُّعَرَاء الآية ٧٨] ، إلى أن قال: ﴿رَبِّ هَبۡ لِى حُكۡمًا وَأَلۡحِقۡنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ٨٣﴾ [الشُّعَرَاء الآية ٨٣] ، ففي هذه السورة أيضاً وقعت البداية بالثناء على الله سبحانه، ثم ذكر العبودية، ثم وقع الختم على طلب الهداية انتهى[٤].

وفيه بحث، إذ لم يحصل مما ذكره، الدلالة على تسميتها بالسؤال، ثم مقتضى الحديث تجرد الذكر عن السؤال، وهذه السورة الكريمة جامعة بينهما، فلا يظهر مناسبة رواية هذا الحديث الشريف هنا كما لا يخفى على أولي النهى.

قال: **والصلاة.** بالجر ولا يجوز النصب، وإن كانت مسماه بالصلاة أيضاً، لأن ما ذكره [و/٥] لا يكون وجهاً لتسميتها بها إلا بتكلف بعيد، بل وجهها ما رواه أبو هريرة[٥] رضي الله تعالى عنه أنه قال الله تعالى: ((قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين...))[٦] الحديث. يعني الفاتحة، فيكون من باب تسمية الشيء باسم ملزومه[٧].

---

(١) في نسخة ب: يطلق.

(٢) في نسخة ب: هاهنا.

(٣) الحديث أخرجه: البخاري في كتاب خلق أفعال العباد ص١٠٩، ولكن بلفظ: «مسألتي» بدل لفظ «سؤالي»، والمصنف رحمه الله تبع الإمام الرازي بنص هذه الرواية.

(٤) التفسير الكبير للفخر الرازي: ١٥٩/١ .

(٥) أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، صحابي جليل، كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له، نشأ يتيما ضعيفا في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، فأسلم سنة ٧ هـ ولزم صحبة النبي ﷺ، فروى عنه ٥٣٧٤ حديثا، وولي إمرة المدينة مدة، ولما صارت الخلافة إلى عمر استعمله على البحرين، ثم رآه لين العريكة مشغولا بالعبادة، فعزله، وكان أكثر مقامه في المدينة وتوفي فيها سنة ٥٩ هـ.

ينظر: الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢٦٧/٤ - الاعلام للزركلي ٣٠٨/٣ .

(٦) الحديث أخرجه: أبو داود في سننه ١١٣/٢، رقم٨٢١ وقال عنه الشيخ شعيب: اسناده صحيح- ومسلم في صحيحه ٢٩٦/١، رقم٣٩٥ .

(٧) تسمية الشي بأسم ملزومه: هي أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور ملزومًا للمعنى المراد أي: يلزم من وجوده وجود المعنى المراد كما تقول: ملأت الشمس المكان, «فالشمس» مجاز مرسل علاقته الملزومية؛ لأن المعنى الأصلي للشمس

وفي المدارك: وتسمى سورة الصلاة لما يروى، ولأنها تكون واجبة أو فريضة[١]، وأراد بقوله: ما يروى[٢]، حديث قسمت الصلاة[٣]، ولكن مقتضاه تسميته بالصلاة، لا بسورة الصلاة، إلا أن يؤول بما ذكرناه آنفا.

قال: **لقوله ﷺ: ((هي شفاء كل[٤] داء))[٥]**. في دلالة الحديث على تسميتها بهما بحث، فإنه لا يقال: يصدق قولنا زيد كاتب، أن تكون مسمى به، إلا أن يقال: وضع التسمية ثبت بالإجماع، والحديث سنده فتدبر.

قال: وقوله: **السبع المثاني**، قال قدس سره: **المثاني جمع مثنى على صيغة المفعول من التثنية بمعنى مردّد ومكرر، ويجوز أن يكون جمع مثنى مفعل من التثنية بمعنى التكرير والإعادة.**

أقول: ويجوز أن يكون جمع مثنى مخفف مثنى اسم مفعول من ثنى يثنى، وقد جوّز قدس سره مثله في معنى في بعض تصانيفه، وفي المدارك: وتسمى سورة المثاني، لأنها تثنى في كل صلاة[٦]، وفيه ما مرّ، وقد نبّهت على المخلص فتدبر[٧].

قال قدس سره: **ففي بعض النسخ.** الفاء تعليلية، يريد أن ما ذكره في سورة الحجر يحتملهما أيضاً[٨]، فإن في بعض النسخ.

قال قدس سره: **وعلى صيغة المفعول[٩]**، يعني وجدت مقيدة مضبوطة على صيغة المفعول، وفي أكثرها ضبطت بفتح الميم.

قال: **وتثنى في الصلاة.** وفي الكشاف: يثنى في كل ركعة[١٠]، ومتبوع الزمخشري في هذا اللفظ عمر t، أخرج ابن جرير[١١] بسندٍ حسنٍ عن عمر رضي الله تعالى عنه، قال: ((السبع المثاني فاتحة الكتاب، تثنى في

ملزوم للمعنى المراد الذي هو «الضوء», والقرينة قوله: «ملأت» فهو وصف للضوء لا للجرم المعروف كما لا يخفى. ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة لحامد عوني ١٣٥/١ .

(١) مدارك التنزيل للنسفي ٢٥/١ .

(٢) في نسخة ب: يروى. وهو ما أثبته في المتن لأنه موافق لما في المدارك.

(٣) في نسخة ب زيادة لفظ: انتهى.

(٤) في نسخة ب: لكل.

(٥) الحديث أخرجه: البيهقي في شعب الإيمان ٤٢/٤، رقم٢١٥٢ - والدارمي في سننه ٢١٢٢/٤، رقم ٣٤١٣. بلفظ: هي شفاء من كل داء.

(٦) مدارك التنزيل للنسفي ٢٥/١ .

(٧) في نسخة ب: فتذكر.

(٨) ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٥٧١/٢ .

(٩) في حاشية السيد الشريف: بدون واو، فتكون كذلك: ففي بعض النسخ على صيغة المفعول.

(١٠) تفسير الكشاف للزمخشري ١/١ .

(١١) ابن جرير: هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري الإمام أبو جعفر، رأس المفسرين على الإطلاق، أحد الائمة، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظاً لكتاب الله، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن

كل ركعة))[١]، وفي معالم التنزيل: سميت مثاني لأنها تثنى في الصلاة، فتقرأ في كل ركعة[٢]، وهذا يؤيد قول من حمل الكلام على تضمين مقروّة.

قال قدس سره: **وربما قيل إنها يتكرر في كل ركعة، بالقياس إلى أخرى.** فإن قيل: لا يجب قراءتها في الركعتين الأخريين عند الحنفية، فلا يتمشى هذا الوجه على مذهبهم، والمصنف منهم، فهذا تأويل الكلام بما لا يرضي صاحبه.

قلنا: لا نسلم ذلك، بل يجب قراءتها في الركعتين الأخريين أيضاً على رواية حسن[٣] عن أبي حنيفة[٤] رحمه الله[٥]، ولو سلّم فلا كلام في استحباب قراءتها فيهما، وهذا القدر يكفي في صحة هذا الوجه.

قال قدس سره: **ولا يرد على الوجهين التنفل بركعة واحدة، إذ ليس من مذهب المصنف.**

قال العلامة التفتازاني: بناء على أن أقل الصلاة ركعتان، لنهيه ﷺ عن البتيراء[٦]، قيل: لا خلاف في إطلاق الصلاة على ركعة، ولذا يحنث بها[٧] في يمينه لا يصلي، والنهي عن البتيراء يحقق مشروعيتها على ما تقرر

وطرقها، عالماً بأحوال الصحابة والتابعين، بصيراً بأيام الناس وأخبارهم، له: أخبار الرسل والملوك، وجامع البيان في تفسير القرآن، توفي سنة ٣١٠هـ. ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ص٩٥ - الاعلام للزركلي ٦٩/٦ .

(١) الحديث بهذه الرواية لم أجده في تفسير الطبري، وإنما وجدته في كتاب «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا علي القاري بلفظ: والمثاني لتكررها في الصلاة كما جاء عن عمر بسند حسن قال: السبع المثاني فاتحة الكتاب، تثنى في كل ركعة. ١٤٦٠/٤- وكذلك وجدتها في: شرح الزرقاني على الموطأ ٣٢٠/١ .

(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي ٤٩/١ .

(٣) حسن: هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، قاض، فقيه، من أصحاب الإمام أبي حنيفة، أخذ عنه وسمع منه، وكان عالما بمذهبه بالرأي، ولي القضاء بالكوفة سنة ١٩٤ هـ ثم استعفى، وهو من أهل الكوفة، نزل ببغداد، وعلماء الحديث يطعنون في روايته، من كتبه: أدب القاضي ومعاني الإيمان، توفي سنة ٢٠٤هـ.

بنظر: ميزان الاعتدال للذهبي ٤٩١/١ - الاعلام للزركلي ١٩١/٢ .

(٤) أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، إمام أصحاب الرأي، وفقيه أهل العراق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد ونشأ بالكوفة، وكان يبيع الخز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، وكان قوي الحجة، من أحسن الناس منطقا، قال الإمام مالك، يصفه: رأيت رجلا لو كلمته في السارية أن يجعلها ذهبا لقام بحجته، له: المسند في الحديث، والمخارج في الفقه، توفي سنة ١٥٠هـ.

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب ٤٤٤/١٥ - الاعلام للزركلي ٣٦/٨ .

(٥) ينظر المسألة: المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين الحنفي ١٢٧/٢ - العناية شرح الهداية لأكمل الدين البابرتي ٣١٥/١ .

(٦) حديث البتيراء: اخرجه ابن عبد البر في كتاب التمهيد، قال بعده: فيه عثمان بن محمد بن أبي ربيعة بن عبد الرحمن قال العقيلي الغالب على حديثه الوهم. ٢٥٤/١٣ - وقال عنه النووي في كتابه خلاصة الأحكام: ضعيف ومرسل. ٥٥٧/١ رقم١٨٨٨ .

(٧) كلمة: «بها» لا توجد في نسخة ب.

في الأصول[١].

وأجاب: بأن الصلاة إنما هي مجموع الركعتين، ويفرق بين يصلي وصلاة، بأن الأول: [ظ/٥] إنما يتناول الركعة دون الثاني، لأنه يصدق على من يركع ويسجد قبل أن يضم إليها ركعة أخرى أنه يصلي، وإن لم يكن الركعة الواحدة صلاة[٢].

أقول: فيه بحث، فإنه إذا كانت الصلاة مجموع الركعتين، والفعل يدل على الحدث والزمان، فإذا لم يتحقق الحدث لا يتحقق الصلاة، فلا يصدق يصلي على حقيقته، وإن قالوا مثل هذا الكلام في تأويل: ((المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا))[٣]، إلا أن يمنع استلزام تحقق الحدث الذي هو مدلول يصلي تضمناً تحقق الصلاة فتأمل.

قال قدس سره: **قلت: نعم على أن يجعل علماً**[٤] **مخصوصاً.** قد يراد بكلمة كل التكثير دون الاستغراق، وقد صرّح به قدس سره في مباحث القصر من شرح المفتاح[٥].

قال: **أو الإنزال**. قيل: لا معنى لقوله: يثنى في الإنزال، وأجيب: بأن يثنى المقدر ههنا بمعنى ثنيت، عُبّر بها حكاية للحال الماضية[٦]، أو يقدر ثنيت فيكون من قبيل: علفتها تبناً وماء بارداً[٧].

أقول: تسمية الله تعالى هذه السورة الكريمة بالمثاني، وقعت قبل الهجرة، واتصافها بتكرر النزول ليس إلا بعدها، فيكون المعنى على الاستقبال دون المضي، كما ظنه القائل.

---

(١) - مسألة التنفل بركعة واحدة: هي مسألة فيها خلاف بين الفقهاء، فالجمهور يرى أنه يجوز التنفل بركعة واحدة وهي صلاة الوتر، لما ورد من فعل سيدنا عمر بن الخطاب t، وهذا ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة، أما المالكية فقالوا: التنفل يكون مثنى مثنى، وخالفهم أبو حنيفة حيث قال: إن اقل صلاة النفل تكون رباع، أو ثلاثة وهي صلاة الوتر، وبذلك وافقه الزمخشري. ينظر: كتاب الأم للشافعي ٢٨٩/١، والمغني لابن قدامة ٦٩/٥-٧٠.

(٢) ينظر حاشية التفتازاني على الكشاف لوحة ١٩ و.

(٣) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٣٣١/١، رقم ٣٩٢، وقال عنه الشيخ أحمد شاكر: اسناده صحيح.

(٤) في حاشية السيد الشريف: عاماً .

(٥) المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجاني ص٤٠٤ .

(٦) معنى حكاية الحال الماضية في عرف العلماء: أن يفرض أنّ ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان. فقد يعبرّ عنه بلفظ المضارع، وقد يعبرّ عنه بلفظ اسم الفاعل، وليس معناها أنّ اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به. ينظر: الكليات لأبي البقاء ص١٠٧٧ - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٦٩٢/١ .

(٧) هذا صدر بيت من الكامل، لم أقف على قائله، وعجزه كما ذكر النحاة: حتى شتت همالة عيناها. علفتها: قدمت لها العلف، وهو ما يقدم للدواب من الأكل، وجمعه علاف، كجبل وجبال، شتت: بدت، همالة: صيغة مبالغة، من هملت العين إذا فاض دمعها، وكثر نزوله منها، والمعنى: علفت هذه الدابة تبنا وأشبعتها، وسقيتها ماء باردا، حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع، وتلك عادة الدواب إذا شبعت. والشاهد في هذا البيت: هو من باب الاحتباك: وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه، كقوله: علفتها تبنا وماء باردا. أي: علفتها تبنا، وسقيتها ماء باردا. ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٩٩/١ - التعريفات للجرجاني ص١٢ .

قال: **إن صح إنها نزلت بمكة ألخ**. وفي المدارك: والأصح أنها مكية ومدنية، نزلت بمكة حين فرضت الصلاة، ثم نزلت بالمدينة حين حوّلت القبلة إلى الكعبة[١].

قال: **وقد صحّ إنها مكية.** أرادوا احتمال كونها مدنية على ما روي عن مجاهد[٢]، قال بعض العلماء: الظاهر أن مجاهد لا ينكر نزول سورة الفاتحة بمكة حتى يتجه عليه ما ذكره صاحب التيسير[٣]، ولا يظن أن النبي عليه السلام مكث بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بها بغير فاتحة الكتاب، هذا مما لا يقبله العقول، بل ينكر نزولها قرآناً، والنزول على النبي عليه السلام وحياً متلواً لا يستلزم القرآنية، ولا بُعد فيه، فإنه لابد من الالتزام[٤] بذلك، لمن قال نزولها[٥] مرتين، وإلا يلزم القول بكون الفاتحة سورتين من القرآن، واللازم باطل بالإجماع، وإذا وقفت على ما قررنا، فقد عرفت أنه لا وجه لقول الفاضل الشريف: لا شبهة في بطلانه[٦].

وأقول على ما ذكره: يتحد قول مجاهد مع قول من قال أنها مكية مدنية، فلا وجه لجعله مقابلاً له على ما شحنت به الكتب، ثم ليس يلزم لمن قال يتكرر نزولها أن يلتزم ما ذكره قوله، وإلا يلزمه القول بكون الفاتحة سورتين، قلت: إنما يلزمه ذلك، أن لو قال بكون نزولها ثانياً، على أنها سورة أخرى، وليس كذلك، بل نقول النزول الثاني لتقرير السورة وإظهار تعظيمه، فلما جاز أن يكتب النازل مرة واحدة في مائة وثلاثة عشر موضعاً، أعني البسملة على مذهب الحنفية، فلمَ لا يجوز عكسه، وما المانع عنه، إلا أنه يرد على ما ذكره المصنف، أنه إنما يدل على المدعى لو تعيّنت سورة الفاتحة للإرادة من لفظ المثاني، وذلك غير مسّلم إذ يجوز أن يكون المراد بها السبع الطوال أو الحواميم أو مجموع القرآن [و/٦].

وما استدل به[٧] بعض علماء ديارنا على اثبات تعيينها للإرادة، منها بما في صحيح البخاري[٨] عن أبي

---

(١) مدارك التنزيل للنسفي: ٢٥/١ .

(٢) مجاهد: هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي ثقة، تابعي، إمام في التفسير وفي العلم، روى عن ابن عباس رضي الله عنه فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله: فيم نزلت وكيف كانت؟ وتنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة، ويقال: أنه مات وهو ساجد، سنة ١٠٤هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٤٩/٤ - الاعلام للزركلي ٢٧٨/٥ .

(٣) ينظر: التيسير في علم التفسير للنسفي لوحة ٧و.

(٤) في نسخة ب: الإنزال.

(٥) في نسخة ب: نزل.

(٦) قول الفاضل الشريف: لم أجده.

(٧) في نسخة ب لا توجد كلمة: به.

(٨) البخاري: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ، ولد في بخارى، ونشأ يتيما، وقام برحلة طويلة (سنة ٢١٠) في طلب الحديث، فزار خراسان والعراق ومصر والشام، وسمع من نحو ألف شيخ، وجمع نحو ست مئة ألف حديث اختار منها في صحيحه ما وثق برواته، وهو أول من وضع في الإسلام كتابا على هذا النحو. وأقام في بخارى توفي سنة ٢٥٦هـ.

سعيد بن المعلى[١]، قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ، فلم أجبه حتى صليت فأتيته، فقال: ((ما منعك أن تأتيني))، فقلت: يا رسول الله أني كنت أصلي، فقال: ((ألم يقل الله: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ [الأنفال الآية ٢٤]))، ثم قال: ((لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن، قال: الحمد لله رب العالمين [هي][٢] السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته))[٣].

وبما فيه أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أمُّ القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم))[٤]، معارض بما روى النسائي[٥] بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما: ((إن السبع المثاني السبع الطوال))[٦]، أي: السور من أول البقرة إلى آخر الأعراف، ثم براءة ، وقيل يونس على ما ذكره الشيخ شهاب الدين ابن حجر[٧] في فتح الباري، وقال فيه في تفسير سورة الحجر: أنه أسنده النسائي[٨] والطبري[٩]

ينظر: تذكرة الحفاظ ٣٤/٦ - الاعلام للزركلي ٣٤/٦ .

(١) أبو سعيد المعلى: هو الحارث بن نفيع بن المعلى بن لوذان بن حارثة بن زيد بن ثعلبة الزرقي الأنصاري، أبو سعيد بن المعلى، وهو مشهور بكنيته، وله صحبة، يُعد في أهل الحجاز، روى عنه حفص بن عاصم، وعبيد بن حنين، توفي سنة ٧٤هـ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ١٦٧٠/٤ – أسد الغابة لابن الأثير ١٣٩/٦، رقم٥٩٦٢.

(٢) ما بين المعكوفتين لا توجد في نسخة الأصل وما أثبته من نسخة ب.

(٣) الحديث أخرجه: البخاري في صحيحه ٨١/٦، رقم٤٧٠٣ .

(٤) الحديث أخرجه: البخاري في صحيحه ٨١/٦، رقم٤٧٠٤ .

(٥) النسائي: هو أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، صاحب «السنن»، ولد بنسا في سنة خمس عشرة ومائتين، وطلب العلم في صغره، كان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن، توفي سنة ٣٠٣هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٧٩/١١ - سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ١٥١/١ .

(٦) الحديث أخرجه: النسائي في سننه ١٣٩/٢، رقم٩١٥، بلفظ: عن ابن عباس قال: ((أوتي النبي ﷺ سبعا من المثاني السبع الطول)).

(٧) شهاب الدين: هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر، ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام في عصره، أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، توفي سنة ٨٥٢هـ. ينظر: الضوء اللامع ٣٦/٢ - الاعلام للزركلي ١٧٨/١ .

(٨) تقدم تخريجه

(٩) ينظر: جامع البيان للطبري ١٣٤/١٧ .

والحاكم[١] عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد قوي[٢]، إذ قد تبين أن للموقوف[٣] في أمثاله حكم المرفوع.

وإذ قد انتهى بنا[٤] الحال إلى التكلم في الحديث الشريف، فلنرد الكلام تتميمًا للفائدة، فنقول: قال شيخ الإسلام[٥] أحمد بن حجر في تفسير الفاتحة من شرحه على البخاري، حيث يتكلم على حديث ابن المعلىّ: قال الخطابي[٦] في قوله ((هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته))[٧]: دلالة على أن الفاتحة هي القرآن العظيم، وأن الواو ليست بالعاطفة التي تفصل بين الشيئين، وإنما هي التي تجيء لمعنى التفصيل، كقوله[٨] تعالى: ﴿فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ٦٨﴾ [الرَّحۡمَٰن الآية ٦٨]، وقوله تعالى ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البَقَرَة الآية ٩٨] انتهى.

وفيه بحث، لاحتمال أن يكون قوله ((والقرآن العظيم)) محذوف الخبر، والتقدير ما بعد الفاتحة مثلاً، فيكون وصف الفاتحة انتهى بقوله[٩] ((هي السبع المثاني))، ثم عطف قوله ((والقرآن العظيم))، أي ما زاد على الفاتحة، وذكر ذلك رعاية لنظم الآية، فيكون التقدير: والقرآن العظيم هو الذي أوتيته زيادة على الفاتحة. انتهى كلام الشيخ ابن حجر[١٠].

أقول: لا عبرة للاحتمال الذي لم ينشأ عن دليل، فإن الحذف خلاف الأصل، ولا ضرورة تلجئنا إلى ارتكابه، كيف وقد صرّح بعض المفسرين بكون الفاتحة مسمّاة بالقرآن العظيم، وعلّله بتضمنها جميع علوم القرآن[١١]. ثم الأولى أن يقول: والتقدير هو الفاتحة مع ما بعدها، إذ الفاتحة من جملة القرآن العظيم، بل الأولى أن يقول: الذي أوتيته هو الخبر على ما يدل عليه آخر كلامه، أي الذي تعرفونه بكونه وحياً من الله

---

(١) الحاكم: هو محمد بن عبد الله بن محمد النّيسابوري الشافعي، كان ثقةً، فاضلاً في العلوم المتنوعة وأعظم انتفاع أئمة الحديث بتصانيفه، أملى ببغداد والرَّي مدة، ورحل في طلب الحديث، وسمع على شيوخ يزيدون على الفي شيخ، وقرأ القراءات على جماعة، وتفقه على ابن ابي هريرة وابي سهل الصعلوكي وغيرهم، من تصانيفه: المستدرك على الصحيحين، وتاريخ نيسابور، توفي سنة ٤٠٥هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٦٢/١٧ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٣٨/١٠ .
(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٥٨/٨ .
(٣) في نسخة ب: للموقف.
(٤) في نسخة ب: منا.
(٥) في نسخة ب: الشيخ، بدل: شيخ الاسلام.
(٦) في نسخة ب: الحطائي. ونسخة الأصل هو الصواب لأنه موجود هكذا في قول ابن حجر في فتح الباري.
(٧) الحديث تقدم تخريجه.
(٨) في نسخة ب: بقوله.
(٩) في نسخة ب: بقوله.
(١٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٥٨/٨
(١١) - ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٢/١ .

تعالى أوحى إلي، ثم قال الشيخ الشهابي ابن حجر في تفسير سورة الحجر، حيث يتكلم على حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: [المذكور][١] قوله ((والقرآن العظيم)) معطوف على قوله ((أمُّ القرآن))، وهو مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ تقديره: والقرآن العظيم ما عداها، وليس هو معطوفاً على قوله ((السبع المثاني))، لأن الفاتحة ليست هي القرآن العظيم، وإن جاز اطلاق القرآن عليها لأنها من القرآن، لكنها ليست هي القرآن كله، ثم وجدت [ظ/٦] في تفسير ابن أبي حاتم[٢] من طريق أخرى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مثله، لكن بلفظ: ((والقرآن العظيم الذي أُعطيتموه[٣]))[٤]، أي هو الذي أعطيتموه[٥]، فيكون هذا هو الخبر انتهى[٦].

أقول: لا محذور في اطلاق القرآن العظيم على الفاتحة، بناءً على تضمنها جميع علوم القرآن كما سلفت إليه الإشارة، أو نقول: لا شك في جواز اطلاق القرآن على الفاتحة، لأن القرآن كما يطلق على المجموع، يطلق على القدر المشترك بين الكل والجزء على ما بُيّن في موضعه، والمقصود على الفاتحة هو كونه [قرآناً][٧] عظيماً، فإنها لما زادت على غيرها في عظم المرتبة، كما يدل عليه قوله عليه السلام: ((لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن))[٨]، كأن لم يكن لغيرها عظيم بالقياس إليها.

قال: **وهو مكي بالنص.** أي بالأثر الوارد عن ابن عباس رضي الله عنهما، فإن للموقوف في أمثاله حكم المرفوع، كذا قال الجلال السيوطي[٩].

---

(١) ما بين المعكوفتين لا يوجد في نسخة الأصل وما أثبته من نسخة ب.

(٢) ابن أبي حاتم: هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد بن أبي حاتم الحنظلي الرازي، أحد الأئمة في الحديث والتفسير والعبادة والزهد والصلاح، حافظ بن حافظ أخذ عن أبيه وأبي زرعة، كان يعد من الأبدال وقد أثنى عليه جماعة بالزهد والورع التام والعلم والعمل، وصنف الكتب المهمة منها: تفسير القرآن الكريم، والجرح والتعديل، توفي سنة ٣٢٧هـ. ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي ١٣٦/١٨ - طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١١١/١ .

(٣) في نسخة ب: عظموه، وهو الصواب لأن الكلام منقول من فتح الباري لابن حجر

(٤) الحديث أخرجه: ابن ابي حاتم في تفسيره ، ذكره ابن حجر في فتح الباري ٣٨٢/٨ .

(٥) عبارة «أي هو الذي أعطيتموه» لا توجد في نسخة ب.

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٨٢/٨ .

(٧) ما بين المعكوفتين لا يوجد في نسخة الأصل، وما أثبته من نسخة ب.

(٨) تقدم تخريجه.

(٩) الجلال السيوطي: هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، العلامة الإمام المحقق المدقق المسند، الحافظ شيخ الإسلام، وأجاز له أكابر علماء عصره من ساير الأمصار، وبرز في جميع الفنون وفاق الأقران واشتهر ذكره وبعد صيته وصنف التصانيف المفيدة كالجامعين في الحديث والدر المنثور في التفسير والاتقان في علوم القرآن، توفي سنة ٩١١هـ. ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ٣٢٨/١ - الاعلام للزركلي ٣٠١/٣ .

- قول الجلال السيوطي: رواه أبو عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس في فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة ٣٣ والبيهقي في دلائل النبوة ٧/ ١٤٢ . ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٢٩/١-٣١.

وأما ما قيل في بيانه، فإن ما قبله وما بعده إلى آخر السورة في حق أهل مكة، ففيه بحث، فإنه ليس من النص في شيء، بل هو استدلال بالمعقول، مع إن كون ما قبله وما بعده في حق أهل مكة لا يستلزم كون هذه الآية مكية، ألا يرى إلى أن سورة المائدة مدنية، إلا قوله تعالى ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المَائِدَة الآية ٣] ، فإنها نزلت بمكة، بل لا يستلزم كون ما قبلها وما بعدها مكية أيضاً، لجواز أن تنّزل في المدينة، وتكون في حقهم. ثم تعبير المصنف أولى من تعبير الإمام [وغيره][1]، فإنه استدل على مكيتها، بأن سورة الحجر مكية بالاتفاق، وفيها قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحِجر الآية ٨٧] ، فإن كون السورة مكية لا يستلزم كون جميع آياتها كذلك، فإنه كم من سورة مكية بعض آياتها مدنية، بل قال البعض بمدنية هذه الآية، واستثنائها من السورة، حكاه السيوطي في الاتقان[2].

ثم قال: وينبغي استثناء قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [الحِجر الآية ٢٤] . لما أخرجه الترمذي[3]، وغيره في سبب نزولها، وأنها[4] في صفوف الصلاة انتهى[5].

فظهر أن سورة الحجر ليست مكية بجميع أجزائها، قال في الكشاف: سورة فاتحة الكتاب مكية، وقيل مكية ومدنية، لأنها نزلت بمكة مرة، وبالمدينة أخرى[6].

اعلم أن للناس في المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة، أشهرها: أن المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بالمدينة أم بمكة عام الفتح أو[7] عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار، أخرج عثمان

---

(١) ما بين المعكوفتين لا يوجد في نسخة الأصل، وما أثبته من نسخة ب.

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٢٩/١-٣١.

(٣) الترمذي: هو محمد بن عيسى بن سورة السلمي البوغي الترمذي، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ (على نهر جيحون) تتلمذ للبخاري، وشاركه في بعض شيوخه، وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز وعمي في آخر عمره، وكان يضرب به المثل في الحفظ، توفي بترمذ سنة ٢٧٩هـ، من تصانيفه: سنن الترمذي والشمائل النبوية. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٧٠/١٣ - الاعلام للزركلي ٣٢٢/٦ .

- رواية الترمذي: ٢٩٦/٥، رقم٣١٢٢ .

(٤) كلمة «وأنها» غير موجودة في نسخة ب.

(٥) ينظر: الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٦٠/١ .

(٦) الكشاف للزمخشري ١/١ .

(٧) في نسخة ب: أم. والصواب ما أثبته لأنه مذكور في الاتقان للسيوطي.

بن سعيد [الداني][١] بسنده إلى يحيى بن سلام[٢]، قال: ما نزل بمكة وما نزل في طريق المدينة قبل أن يبلغ النبي عليه السلام المدينة فهو من المكي، وما نزل على النبي عليه السلام في أسفاره بعد ما قدم المدينة فهو من المدني[٣].

الثاني: أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، وعلى هذا يثبت الواسطة، فما نزل بالأسفار، لا يطلق عليه مكي ولا مدني.

الثالث: أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، كذا في الاتقان للجلال السيوطي[٤].

إذا أحطت بما ذكر خبراً، فنقول: إنما قال المصنف: لأنها نزلت بمكة مرة، وبالمدينة أخرى[٥]، استدلالاً بتحقق الخاص على تحقق العام، ورداً للقول الثالث، ومن فسّره بقوله: [و/٧] أي حين فرضت الصلاة، وحين حولت القبلة، أصاب في تفسيره ذلك، حيث نبّه على كونها مكية ومدنية على أشهر الاصطلاحات، ولولا هذا التفسير لما حصل التنبيه على ذلك.

ثم اتيان العلاّمة في معرض التعليل على كونها مكية ومدنية ما يقرب المدّعى في الجلاء والخفاء، واخلاؤه عما يميط عن وجهه نقاب الامتراء، حيث لم يأت بما يدل على نزولها بالمدينة مرة أخرى، مع مماسة الحاجة إليه، إشارة منه إلى أن ما ذكره ذلك القائل مجرد دعوي لا دليل عليها فافهم، تمت الرسالة الشريفة السعدية رحمه الله رحمة واسعة[٦].

---

(١) بعد التتبع للرواية في كتب علوم القرآن والحديث، تبين أن الرواية هي لعثمان بن سعيد الداني، وليست للدارمي، وهو تصحيف من المصنف رحمه الله، والدليل على ذلك أن الرواية غير موجودة في سنن الدارمي، واسم الدارمي ليس عثمان بن سعيد، بل عبد الله بن عبد الرحمن.

- الداني: هو عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، من موالي بني أمية، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسيره، من أهل دانية بالأندلس، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده سنة٤٤٤هـ، له أكثر من مئة تصنيف، منها «التيسير» في القراءات السبع.

ينظر: الاعلام للزركلي ٢٠٦/٣ .

(٢) يحيى بن سلام: هو يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي، مفسر، فقيه، عالم بالحديث واللغة، أدرك نحو عشرين من التابعين وروى عنهم، ولد بالكوفة، وانتقل مع أبيه إلى البصرة، فنشأ بها ونسب إليها، ورحل إلى مصر، ومنها إلى إفريقية فاستوطنها، وحج في آخر عمره، فتوفي في عودته من الحج، بمصر سنة ٢٠٠هـ. من كتبه «تفسير القرآن». ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٧٣/٢ - الاعلام للزركلي ١٤٨/٨ .

(٣) البيان في عد آي القرآن للداني ص١٣٢ .

(٤) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٣٧/١ .

(٥) الكشاف للزمخشري ١/١ .

(٦) في نسخة ب: تم الرسالة السعدية التي علقها على تفسير سورة الفاتحة.

المصادر والمراجع

- بعد القرآن الكريم.

١- الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٥م.

٢- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

٣- الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ت٦٣١هـ، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت، دمشق.

٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ت٤٦٣هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل- بيروت، ط١، ١٩٩٢هـ.

٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري ابن أثير ت٦٣٠هـ، تحقيق: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.

٦- أسرار البلاغة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ت٤٧١هـ، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة- دار المدني بجدة.

٧- الاصابة في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٨- الاعلام لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ت١٣٩٦هـ، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٩- أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ت٧٦٤هـ، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سوريا، ط١، ١٩٩٨م.

١٠- أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي ت٦٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام ت٧٦١هـ،تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٢- الإيضاح في علوم البلاغة لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني ت٧٣٩هـ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل -بيروت، ط٣.

١٣- البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ت٧٩٤هـ، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٤م.

١٤- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي ت٧٤٥هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية- لبنان صيدا.

١٦- البيان في عد آي القرآن لعثمان بن سعيد بن عمر أبو عمرو الداني ت٤٤٤هـ، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث- الكويت، ط١٩٩٤م.

١٧- تاج التراجم في طبقات الحنفية لأبي الفداء قاسم بن قطلوبغا السودوني ت٨٧٩هـ، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم- دمشق، ط١، ١٩٩٢هـ.

١٨- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي ت١٢٠٥هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٩- تاريخ بغداد لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط١، ٢٠٠٢هـ.

٢٠- تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢١- تصحيح الفصيح وشرحه لعبد الله بن جعفر بن محمد ابن المرزبان ت٣٤٧هـ، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية- القاهرة، ١٩٩٨م.

٢٢- تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية، موقع الإسلام.

٢٣- تفسير القرآن العظيم لإسماعيل بن عمرو بن كثير القريشي ت٧٧٤هـ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٩م.

٢٤- التفسير الكبير «مفاتيح الغيب» لمحمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي ت٦٠٦هـ، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٢٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت٧٧٨هـ، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر- القاهرة، ط١٤٢٨،١هـ.

٢٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ت٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون

الاسلامية- المغرب، ١٣٨٧هـ.

٢٧- تيسير التحرير لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي ت٩٧٢هـ، مصطفى البابي الحلبي- بمصر ١٩٣٢م.

٢٨- الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد الدارمي ت٣٥٤هـ، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٩٧٣م.

٢٩- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد الطبري ت٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠هـ.

٣٠- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ت القرن ١٢هـ، عرّب عبارته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣١- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ت٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني وابراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، ط١٩٦٤،٢م.

٣٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٣- حاشية على الكشاف لأكمل الدين محمد بن محمود البارتي ت٧٨٦هـ، مكتبة فيض الله أفندي بتركيا، رقم ١٥١ .

٣٤- حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ٨١٦هـ، مخطوطة في المكتبة الأزهرية رقم ٢٨٠٩.

٣٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان ت١٢٠٦هـ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣٦- حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف للإمام عمر بن عبد الرحمن القزويني ت٧٤٥هـ، رسالة دكتوره- تحقيق: عمار يونس عبد الرحمن الطائي، كلية الإمام الأعظم ٢٠١٠م.

٣٧- خزانة التراث- فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل.

٣٨- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الاسلام لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت٦٧٦هـ، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة- لبنان- بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣٩- خلق أفعال العباد لمحمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري ت٢٥٦هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية- الرياض.

٤٠- درر الحكام شرح غرر الأحكام لمحمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا خسرو ت٨٨٥هـ، دار إحياء

الكتب العربية.

٤١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دارة المعارف العثمانية- صيدر آباد/ الهند، ط٢، ١٩٧٢م.

٤٢- دلائل النبوة لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت٤٥٨هـ، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية- دار الريان للتراث، ط١، ١٩٩٨م.

٤٣- سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة العثماني ت١٠٦٧هـ، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة إرسيكا، اسطنبول، ٢٠١٠م.

٤٤- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي ت٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.

٤٥- سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي ت٢٥٥هـ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع- السعودية، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٦- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥م.

٤٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي ت١٠٨٩هـ، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير دمشق- بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٤٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ت٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

٤٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني ت٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥٠- شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت٧٩٣هـ، مكتبة صبيح بمصر.

٥١- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ت٦٨٦هـ، مكتبة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- مصر، ١٩٩٣م.

٥٢- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الرزقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

٥٣- شرح شذور الذب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري ت٨٨٩هـ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.

٥٤- شرح المفتاح

٥٥- شرح الورقات في أصول الفقه لمحمد بن أحمد بن محمد المحلي ت٨٦٤هـ، تحقيق: الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، جامعة القدس- فلسطين، ط١، ١٩٩٩م.

٥٦- شعب الإيمان لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت٤٥٨هـ، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض مع الدار السلفية ببومبامي بالهند، ط١، ٢٠٠٣م.

٥٧- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لعصام الدين طاش كبري زاده ت٩٦٨هـ، دار الكتاب العربي- بيروت.

٥٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ت٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٥٩- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ت٩٠٢هـ، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت.

٦٠- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٦١- طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة الشهبي ت٨٥١هـ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٦٢- طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنه وي ت١١١هـ، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم- السعودية، ط١، ٩٧م.

٦٣- طبقات المفسرين لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي ت٩٤٥هـ، دار الكتب العلمية- بيروت.

٦٤- طبقات علماء الحديث لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي ت٧٤٤هـ، تحقيق: أكرم البوشي- ابراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٦٥- العدة في إعراب البردة لبدر الدين محمد عبد الله المدني، تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري- الدوحة، ط١.

٦٦- علم البيان للدكتور عبد العزيز عتيق ت١٣٩٦هـ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت- لبنان، ١٩٨٢م.

٦٧- العناية شرح الهداية لمحمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي ت٧٨٦هـ، دار الفكر.

٦٨- غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري ت٨٣٣هـ، مكتبة ابن تيمية.

٦٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة- بيروت.

٧٠- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي- مكة

المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.

٧١- فضائل القرآن لمحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس البجلي ت٢٩٤هـ، تحقيق: غزوة بدير، دار الفكر دمشق- بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٧٢- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي

٧٣- الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، مطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر، ط١، ١٣٢٤هـ.

٧٤- كتاب الأم لمحمد بن إدريس بن العباس الشافعي ت٢٠٤هـ، دار المعرفة- بيروت، ١٩٩٠م.

٧٥- كتاب التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ت٨١٦هـ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

٧٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لمحمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ت٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٧٧- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ت١٠٩٤هـ، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت.

٧٨- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي ت١٠٦١هـ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٧٩- المجتبى من السنن لأحمد بن شعيب بن علي النسائي ت٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، ط٢، ١٩٨٦م.

٨٠- المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز الحنفي ت٦١٦هـ، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٨١- مدارك التنزيل وحقائق التأويل لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ت٧١٠هـ، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٨٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

٨٣- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ لمسلم بن الحجاج النيسابوري ت٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي- بيروت.

٨٤- المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجاني، رسالة دكتوراه، تحقيق: يوكسل، اشراف الدكتور أحمد طوران، كلية الألهيات، قسم اللغة العربية والبلاغة، استانبول ٢٠٠٩.

٨٥- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية لأبي الوفاء نصر يونس الوفائي ت١٢٩١هـ، تحقيق: الدكتور طه عبد المقصود، مكتبة السنة- القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٨٦- معالم التنزيل في تفسير القرآن لمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي ت٥١٠هـ، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٩٧م.

٨٧- المعجم المفصل في شواهد العربية للدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٨٨- معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله، مكتبة المثنى بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٨٩- المغرب في ترتيب المعرب لناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي المطرزي ت٦١٠هـ، دار الكتاب العربي.

٩٠- المغني لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي ت٦٢٠هـ، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.

٩١- المنهاج الواضح للبلاغة لحامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث.

٩٢- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، لوليد بن أحمد الزبيري وآخرون، مجلة الحكمة- مانشتسر- بريطانيا، ط١، ٢٠٠٣م.

٩٣- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الفاروقي ت بعد ١١٥٨هـ، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٩٤- موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، تأليف مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنية على الأنترنيت.

٩٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت، ط١، ١٩٦٣م.

٩٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ت٥٧٧هـ، تحقيق: ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.

٩٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني ت١٣٩٩هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

٩٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد بن محمد بن ابراهيم ابن خلكان البرمكي الأربلي ت٦٨١هـ، تحقيق: احسان عباس، ط٤، ١٩٧١م.